

الكلمات التي لا محل لها من الإعراب - دراسة نقدية -

د. خير الدين فتاح عيسى القاسمي

## الكلمات التي لا محل لها من الإعراب - دراسة نقدية -

د. خير الدين فتاح عيسى القاسمي

جامعة كركوك / كلية التربية

قسم اللغة العربية

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة:

الحمد لله الذي جزم بحقه أن لا محل في جهنم لعباده الصالحين، والصلاة والسلام على نبينا محمد الذي شرح الله تعالى صدره، وذكر في كتابه أنه محل رحمة للعالمين، وعلى آله الطيبين وصحابه أجمعين.

ويعد:

فإن من المشهور والمعلوم أن الحديث عن الأشياء التي لها محل من الإعراب، أو ليس لها محل من الإعراب يختص بنحو مباشر بالجملة، وفي طرف الكلام بالحروف، فالتحويون يُقسّمون الجملة في أحد اعتبارات تقسيمها على: ما لها محل، وما ليس لها محل، ثم يقولون: إن الجملة التي لا محل لها من الإعراب هي الأصل، لأن الأصل في الجملة أن تكون مستقلة، وأن لا تؤول بمفرد، ولكن بعد المفاتشة، وبسط النظر، والقراءة والتأمل وجدنا أن هذا الإطلاق نفسه قد أطلق على بعض الكلمات، وفي هذا خروج عن الأصل من جانبين: جانب أن هذا المصطلح قد اقترن بالجملة، فخرج عن هذا الأصل، فأطلق على المفرد، ومن جانب آخر؛ لأن الأصل في جميع الأسماء أن يكون لها محل من الإعراب سواء أكان إعراباً ظاهراً أم مقدراً أم معرباً في المحل إن كان مبيّناً، وكذلك من الأفعال: الفعل المضارع على الأغلب، على أن هناك إجماعاً مبدئياً في الحروف بأنها لا محل لها من الإعراب إن لم يكن في الحرف خلاف من جهة الحرفية والاسمية.

وَهُنَا نَوَدُّ أَنْ نَقِفَ عِنْدَ الْقَوْلِ الْمَشْهُورِ لَدَى الْعَوَامِّ: إِنَّ فِلَانًا لَا مَحَلَّ لَهُ مِنَ الْإِعْرَابِ، وَالْمُرَادُ بِهِ: ضِعْفُ مَكَانَتِهِ فِي مُقَابِلِ أَقْرَانِهِ فِي شَيْءٍ مَا، إِذْ تَبَيَّنَ أَنَّ هَذَا الْقَوْلَ اعْتِمَادُهُ قَادِمٌ مِنَ الْكَلِمَاتِ الَّتِي لَا مَحَلَّ لَهَا مِنَ الْإِعْرَابِ، وَلَا سِيَّمَا الْحُرُوفِ الَّتِي هِيَ أَدْنَى مَنْزِلَةً فِي أَنْوَاعِ الْكَلِمِ وَأَقْلَبُهَا شَأْنًا مِنْ حَيْثُ الْمُسْتَوِيَّاتِ، وَلَيْسَ مِنْ خِلَالِ الْاعْتِمَادِ عَلَى الْجُمَلِ الَّتِي لَا مَحَلَّ لَهَا مِنَ الْإِعْرَابِ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ فِي الْجُمَلِ أَنْ لَا يَكُونَ لَهَا مَحَلٌّ كَمَا تَقَدَّمَ، وَمَا جَاءَ عَلَى أَصْلِهِ فَلَا يُسْتَنْقَضُ مِنْ شَأْنِهِ، بَلْ عَلَى الْعَكْسِ مِنْ ذَلِكَ يُقَدَّمُ عَلَى جَمِيعِ فُرُوعِهِ كَمَا فِي تَقْدِيمِ الْأَسْمَاءِ فِي الْإِعْرَابِ، وَالْأَفْعَالِ فِي الْعَمَلِ، وَالْمَصْدَرِ عَلَى الْفِعْلِ فِي الْاِشْتِقَاقِ فَتَقَدَّمَتْ هَذِهِ الْأَشْيَاءُ لِأَنَّهَا تَمْتَلِكُ شَرَفَ الْأَصْلِ عَلَى غَيْرِهَا.

وَالْقَوْلُ: إِنَّ هَذِهِ الْكَلِمَاتِ لَا مَحَلَّ لَهَا مِنَ الْإِعْرَابِ يَحْتَاجُ إِلَى شَيْءٍ مِنَ التَّوَقُّفِ وَالتَّنَاقُطِ؛ لِأَنَّ مُعْظَمَ هَذِهِ الْكَلِمَاتِ لَهَا مَحَلٌّ عِنْدَ طَائِفَةٍ مِنَ النَحْوِيِّينَ، وَلَيْسَ لَهَا مَحَلٌّ عِنْدَ بَعْضِهِمُ الْآخَرِ، وَهَذَا مَا يَبْعَثُ إِلَى طَرُقِ بَابِ الْأَجْبِهَادِ وَالتَّرْجِيحِ، إِذْ الْقَائِلُونَ بِالرَّأْيَيْنِ يَنْتَمُونَ إِلَى الطَّبَقَةِ الْعُلْيَا فِي مِيدَانِ الدِّرَاسَاتِ النَّحْوِيَّةِ، وَرَفُضُ رَأْيِ بَعْضِهِمْ يَعْنِي إِبْطَالَ لِفِكْرِ نَحْوِيِّ مُتَمَرِّسٍ فِي النَّحْوِ، وَلَهُ الْبَاغُ الطَّوِيلُ وَالْحِنَكَةُ وَالدَّرَايَةُ بِأَدَقِّ تَفَاصِيلِ النَّحْوِ الْعَرَبِيِّ.

ثُمَّ إِنَّ أَسْبَابَ كَوْنِ هَذِهِ الْكَلِمَاتِ الَّتِي لَا مَحَلَّ لَهَا لَيْسَتْ وَاحِدَةً، فَمَذَهَبُ يَقُولُ: لِأَنَّهَا حُرُوفٌ، وَلَيْسَتْ بِأَسْمَاءٍ إِذَا كَانَ الْحَدِيثُ عَنِ الْأَسْمَاءِ، وَآخِرُ يَقُولُ: إِنَّهَا زَائِدَةٌ فِي الْكَلَامِ بِدَلِيلِ جَوَازِ إِسْقَاطِهَا مِنَ التَّرْكِيبِ، وَتَالِثٌ يَقُولُ: لِأَنَّهُ لَمْ يَقَعْ عَلَيْهِ تَأْثِيرُ الْعَامِلِ، وَأُمُورٌ أُخْرَى سَتُعَالِجُ فِي أَثْنَاءِ الْبَحْثِ، وَلَكِنْ مِنْ خِلَالِ النَّظَرِ الشَّامِلَةِ عَلَى جَمِيعِ هَذِهِ الْكَلِمَاتِ نَجَدُ أَنَّهَا جَمِيعًا تَتَّفِقُ فِي أَنَّهَا لَا يَقَعُ عَلَيْهَا تَأْثِيرُ الْعَامِلِ، ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ تُذَكَّرُ الْعِلَّةُ الْأُخْرَى كَالْإِلْغَاءِ وَالتَّأْكِيدِ، وَجَوَازِ الْإِسْقَاطِ مِنَ التَّرْكِيبِ.

وَالْفَرْقُ بَيْنَ الْكَلِمَةِ الْمُفْرَدَةِ، وَالْجُمْلَةِ فِي هَذَا الْمَقَامِ أَنَّ الْجُمْلَةَ لَهَا تَوْظِيفٌ وَاحِدٌ مِنْ حَيْثُ لَهَا مَحَلٌّ، أَوْ لَيْسَ لَهَا مَحَلٌّ، فَأَيُّ جُمْلَةٍ لَا تُؤْوَلُ بِمُفْرَدٍ لَا مَحَلَّ لَهَا مِنَ الْإِعْرَابِ، فِي حِينِ الْأَمْرِ مُخْتَلِفٌ فِي الْكَلِمَاتِ الْمُفْرَدَةِ مِنْ جِهَتَيْنِ: جِهَةٌ أَنَّ الْكَلِمَاتِ الَّتِي اتَّفَقَتْ فِي عَدَمِيَّةِ الْمَحَلِّ لَا تَنْتَمِي إِلَى جَنْسٍ وَاحِدٍ، لِأَنَّ مِنْهَا الْأَسْمَاءَ، وَمِنْهَا الْفِعْلَ، وَمِنْهَا الْحَرْفَ وَنَحْنُ نَعْرِفُ أَنَّ

## الكلمات التي لا محلّ لها من الإعراب - دراسة نقدية -

د. خير الدين فتاح عيسى القاسمي

الجُمْلُ كُلُّهَا مِنْ جِنْسٍ وَاحِدٍ، وَالْجِهَةُ الْأُخْرَى هِيَ عَدَمُ الْإِتْفَاقِ فِي سَبَبِ عَدَمِيَّةِ الْمَحَلِّ كَمَا تَقَدَّمَ فِي الْإِخْتِلَافِ فِي عَدَمِ تَأْثِيرِ الْعَامِلِ، أَوْ الرِّيَادَةِ، أَوْ غَيْرِهَا.

أَمَّا الْمَنْهَجُ الَّذِي سَارَ عَلَيْهِ الْبَحْثُ فَإِنَّهُ قُسِّمَ عَلَى مَبْحَثِينَ: تَنَاوَلَ الْمَبْحَثُ الْأَوَّلُ: الْأَسْمَاءَ الَّتِي لَا مَحَلَّ لَهَا مِنَ الْإِعْرَابِ، فِي حِينِ تَنَاوَلَ الْمَبْحَثُ الثَّانِي: الْأَفْعَالَ الَّتِي لَا مَحَلَّ لَهَا مِنَ الْإِعْرَابِ، وَقَدْ تَمَّ تَنَاوُلُ الْأَسْمَاءِ الْأَفْعَالِ فِي هَذَا الْمَبْحَثِ، لِقُرْبِهَا مِنَ الْأَفْعَالِ وَانْتِهَى الْمَبْحَثُ بِالْإِشَارَةِ إِلَى الْخُرُوفِ الَّتِي لَا مَحَلَّ لَهَا مِنَ الْإِعْرَابِ، الَّتِي احْتِاجَتْ إِلَى التَّفْصِيلِ؛ لِأَنَّ الْخُرُوفَ لَا خِلَافَ فِي أَنَّهَا لَا مَحَلَّ لَهَا مِنَ الْإِعْرَابِ.

وَلَا بُدَّ مِنَ الْإِشَارَةِ إِلَى أَنَّ السِّيَاقَ لَهُ الْأَثَرُ الْكَبِيرُ فِي الْحُكْمِ عَلَى بَعْضِ هَذِهِ الْكَلِمَاتِ بِأَنَّهَا لَا مَحَلَّ لَهَا مِنَ الْإِعْرَابِ، بِدَلِيلِ أَنَّ الْكَلِمَةَ نَفْسَهَا لَوْ خَرَجَتْ عَنِ هَذَا السِّيَاقِ، وَجَاءَتْ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ، فَإِنَّهُ يَكُونُ لَهَا مَحَلٌّ، كَمَا فِي الضَّمِيرِ "الْكَافِ"، فَالْكَافُ فِي قَوْلِنَا: "أَكْرَمَكَ زَيْدٌ"، مَثَلًا مَحَلُّهَا النَّصْبُ؛ لِأَنَّهَا فِي مَوْضِعِ الْمَفْعُولِ، وَإِنَّ طَائِفَةً مِنَ النُّحَوِيِّينَ يَقُولُونَ: إِنَّ الْكَافَ فِي "إِبْرَاهِيمَ" لَا مَحَلَّ لَهَا مِنَ الْإِعْرَابِ، وَلَا فَرْقَ بَيْنَ الْكَافَيْنِ إِلَّا فِي السِّيَاقِ، لِأَنَّ بِنِيَّةَ الْكَافِ وَاحِدَةً، وَلَكِنَّ الَّذِي تَغَيَّرَ هِيَ الْقِرَائِنُ، وَعَلَيْهَا كَانَ الْإِعْتِمَادُ فِي تَغْيِيرِ الْحُكْمِ الْمَحَلِّيِّ لِلْإِعْرَابِ، وَكَذَا الْحَالُ فِي ضَمِيرِ الْفَصْلِ، وَ"عَلَيْكَ" فِي أَسْمَاءِ الْأَفْعَالِ كَمَا سَيَأْتِي.

وَقَدْ يَصْطَلِحُ النُّحَوِيُّونَ عَلَى جَمِيعِ مَا تَقَدَّمَ لَفْظًا: لَا مَوْضِعَ لَهَا، أَوْ لَهُ بَدَلٌ مِنْ اصْطِلَاحِهِمْ: لَا مَحَلَّ، وَلَيْسَ فِي ذَلِكَ مُشْكَلَةٌ تُذَكَّرُ؛ لِأَنَّ النُّحَوِيِّينَ لَمْ يُفَرِّقُوا بَيْنَ الْمُصْطَلِحِينَ، فَلِذَلِكَ صَارَ مِنْ قَبِيلِ الْمُصْطَلِحَاتِ الْمُتَرَادِفَةِ الَّتِي لَا تُحَدِّثُ إِشْكَالًا، فَهُوَ مِنْ قَبِيلِ مُصْطَلِحِي: الْجَرِّ وَالْخَفْضِ، وَالنَّعْتِ وَالصَّفَةِ.

## المَبْحَثُ الْأَوَّلُ: الْأَسْمَاءُ الَّتِي لَا مَحَلَّ لَهَا مِنَ الْإِعْرَابِ

وَقَفَّ عَلَمَانَا بِنَحْوِ دَقِيقٍ عِنْدَ بَعْضِ الْكَلِمَاتِ، وَهُمْ مُحَقِّقُونَ فِيهَا أَلْهَا مَحَلٌّ مِنَ الْإِعْرَابِ، أَمْ لَا؟، وَمِنْ هَذِهِ الْكَلِمَاتِ "أَسْمَاءُ الْإِشَارَةِ"، وَ"ضَمِيرُ الْفَصْلِ" وَالْكَافُ فِي "إِيَّاكَ"، وَ"مَهْمَا"، وَكَلِمَاتٌ أُخْرَى تَمَّ تَنَاوُلُهَا ضِمْنًا مَعَ هَذِهِ الْكَلِمَاتِ لَوْجُودِ عِلَاقَاتٍ مُشْتَرَكَةٍ فِيهَا بَيْنَهَا، مِثْلَ "أَيِّ" وَضَمِيرِ الشَّانِ، وَالْكَافِ فِي "أَرَأَيْتَكَ"، وَالْيَاءِ فِي "كَأَنِّي"، وَلَيْسَتْ الْعَايَةُ أَنْ نَجْمَعَ هَذِهِ الْأَلْفَاظَ، وَنُشِيرَ إِلَى الْاِخْتِلَافَاتِ فِيهَا فَقَطُّ، بَلْ نَسْعَى لِلْوُصُولِ إِلَى رُؤْيَةٍ وَاضِحَةٍ لِبَيَانِ سَبَبِ الْإِشْكَالِ فِيهَا، وَبَعْدَهَا نَخْرُجُ بِنَتِيجَةٍ تَبَعَثُ إِلَى النَّفْسِ الْاطْمِئِنَانَ مِنْ خِلَالِ الْجَمْعِ بَيْنَ آرَاءِ الْقَدَمَاءِ وَالْمُحَدِّثِينَ.

## أَوَّلًا: اسْمُ الْإِشَارَةِ:

لَمْ يُشْرَ كَثِيرٌ مِنَ النَّحْوِيِّينَ إِلَى أَنَّ اسْمَ الْإِشَارَةِ لَا مَحَلَّ لَهُ مِنَ الْإِعْرَابِ، وَإِنَّمَا وَرَدَ عَرَضًا فِي بَعْضِ الْمَسَائِلِ وَبِنَحْوِ عَابِرٍ، إِذْ تَبَيَّنَ أَنَّ اسْمَ الْإِشَارَةِ فِي التَّرْكِيبِ النَّحْوِيِّ إِذَا لَمْ يَأْتِ عُمْدَةً كَالْمُبْتَدَأِ، وَالْخَبَرِ، وَالْفَاعِلِ.. الخ، يَقْتَرِبُ مِنْ ضَمِيرِ الْفَصْلِ فِي عَدَمِ التَّأَثُّرِ بِالْعَامِلِ لِعِلَّةِ الْبِنَاءِ، وَجَوَازِ إِسْقَاطِهِ تَرْكِيبِيًّا، فَالنَّحْوِيُّونَ لَمْ يَضْعُوا بَابًا خَاصًّا لِبَيَانِ هَذِهِ الْمِيزَةِ بِهِ، كَمَا أَنَّهُ لَمْ يَقَعْ فِيهِ خِلَافٌ وَاضِحٌ بَيْنَ النَّحَاةِ، وَأَوَّلُ نَحْوِيِّ أَوْمَأَ إِلَى عَدَمِ وُجُودِ مَحَلٍّ لِاسْمِ الْإِشَارَةِ . بِحَسَبِ عَلِمَتْنَا . هُوَ ابْنُ السَّرَّاجِ (ت ٣١٦هـ)، إِذْ جَمَعَ بَيْنَ ضَمِيرِ الْفَصْلِ وَاسْمِ الْإِشَارَةِ فِي نَصِّ وَاحِدٍ مُبَيَّنًا أَنَّ هَذَا الضَّمِيرَ لَا مَحَلَّ لَهُ حَتَّى يَصِلَ إِلَى قَوْلِهِ: (( "هُوَ" إِذَا كَانَ الْكَلَامُ فَصْلًا فَإِنَّهُ لَا مَوْضِعَ لَهُ مِنَ الْإِعْرَابِ إِذْ لَوْ كَانَ لَهُ مَوْضِعٌ لَوَجِبَ أَنْ يَكُونَ لَهُ خَبَرٌ إِنْ كَانَ مُبْتَدَأً أَوْ يَكُونَ لَهُ مُبْتَدَأٌ إِنْ كَانَ هُوَ خَبَرًا، وَقِيلَ فِي قَوْلِهِ: ﴿وَلِبَاسُ التَّقْوَى ذَلِكَ خَيْرٌ﴾<sup>(١)</sup> ذَلِكَ) زَائِدَةٌ))<sup>(٢)</sup>، فَرَبَطَهُ وَجَمَعَهُ لِاسْمِ الْإِشَارَةِ مَعَ ضَمِيرِ الْفَصْلِ، وَوَصَفَهُ لَهُ بِالزَّائِدَةِ دَلِيلًا عَلَى نَفْيِ الْمَحَلِّ عَنْهُ، لِأَنَّ الزَّيَادَةَ مِنْ صِفَةٍ مَنْ لَا يَتَأَثَّرُ بِالْعَوَامِلِ.

وَقَدْ وَافَقَ أَبُو عَلِيٍّ الْفَارِسِيُّ (ت ٣٧٧هـ) عَلَى هَذَا الْمَذْهَبِ، وَنَقَلَهُ عَنْهُ الْأَلُوسِيُّ (ت ١٢٧٠هـ) إِذْ قَالَ: ((وَعَنْ أَبِي عَلِيٍّ . وَهُوَ غَرِيبٌ . أَنَّ "ذَلِكَ" لَا مَحَلَّ لَهُ مِنَ الْإِعْرَابِ وَهُوَ فَصْلٌ كَالضَّمِيرِ))<sup>(٣)</sup>، كَمَا ذَكَرَ أَبُو حَيَّانَ (ت ٧٥٤هـ) هَذَا الرَّأْيَ نَاسِبًا إِيَّاهُ لِلْحَوْفِيِّ<sup>(٤)</sup> (ت

الكلمات التي لا محل لها من الإعراب - دراسة نقدية -

د. خير الدين فتاح عيسى القاسمي

٤٣٠ هـ) إذ قال: ((وأجاز الحوفي أن يكون ذلك فصلاً لا موضع له من الإعراب ويكون { خير { خبراً لقوله { ولياس الثقوي { فجعل اسم الإشارة فصلاً كالمضمر ولا أعلم أحداً قال بهذا))<sup>(٥)</sup>

فهذا المذهب ليس لأبي عليّ الفارسي كما ذكر الأوسي (ت ١٢٧٠ هـ)، وإنما هو مدكور عند ابن السراج كما تقدم وقد وقع في الإشكال نفسه أبو حيان عندما نسبته للحوفي، ولكن بغض النظر عن الترتيب الزمني الذي ذكرت فيه هذه المسألة تبقى أن رؤية النحاة كانت دقيقة في رسم معالم اسم الإشارة عندما تلتقي صفاته وميزاته مع صفات وميزات ضمير الفصل. ولكن يبدو أن المحدثين قد توسعوا في هذا الجانب ونظروا إلى هذا الاسم نظرة شاملة حتى وصل الدكتور أبو أوس الشمساني إلى القول: بأن اسم الإشارة لا محل له مطلقاً إذ قال: ((وعلى الرغم من بناء هذه الألفاظ عندهم جعلوها أسماء ذات محل إعراب وعدوها أسماء وإن كانت لا تدلّ معجمياً على ذات كدلالة أسد على جنس من الحيوان ولا تدلّ على حدث كالقيام، ولعلهم فعلوا ذلك لأن اسم الإشارة قد يراد في الجملة من غير المشار إليه، ولكن ذلك عندي لا اعتبار له، لأنه لا يمكن تصوّر اسم إشارة بلا مشار إليه وهو وإن حذف لفظه فهو مراد بالمعنى، وقد أجازهم عدو الإشارة اسماً له محل من الإعراب إلى إعراب المشار إليه إعراباً غير مقبح فيعربونه إما نعتاً أو بدلاً فإذا قلت: هذا الرجل كريم، أعربوا هذا " مبتدأ، والرجل نعت له أو بدل منه، وليس هذا عندي مقبولاً؛ لأن التوابع فضلات في اللفظ والمعنى، فيمكن الاستغناء عن النعت أو البدل، وليس كذلك المشار إليه لأنه مراد في المعنى تُلْفِظُ بِهِ أَوْ تُرِكَ لَفْظُهُ... من أجل ما قدمته أرى أن اسم الإشارة ليس له محل من الإعراب، ففي قولنا: هذا الرجل كريم نعرب فنقول: هذا اسم إشارة لا محل له من الإعراب، والرجل: مبتدأ مرفوع، وكريم خبره، وفي قولنا: جاء هذا الرجل نقول: جاء فعل ماضٍ، وهذا: اسم إشارة لا محل له من الإعراب، والرجل فاعل مرفوع))<sup>(٦)</sup>

وما ذهب إليه الدكتور أبو أوس الشمساني يحتاج إلى التحقيق والتفصيل؛ لأنه يذهب إلى أن جميع أنواع اسم الإشارة لا محل لها، وهو ليس كذلك، ولم يقل به أحد من النحاة حسب حدود اطلاعنا، وإنما ما أرادته النحاة. وإن لم يشِرْ هو إلى أي رأي للقدماء في هذه

المَسْأَلَةُ أَنَّ لاسِمِ الإِشَارَةِ مَوَاضِعَ خَاصَّةً وَشُرُوطاً مُحَدَّدَةً، وَهِيَ وَجُوبُ الإِتِّفَاقِ مَعَ صَمِيرِ الفَصْلِ الَّذِي يَنْفَرِدُ فِي بَعْضِ أَنْوَاعِ التَّرَاكِبِ بِجَوَازِ عَدَمِ تَأْثَرِهِ بِالعَامِلِ مَحَلًّا، وَذَلِكَ اعْتِمَادًا عَلَى السِّيَاقِ، وَلِهَذَا إِنَّ القَوْلَ: إِنَّ اسْمَ الإِشَارَةِ لَيْسَ لَهُ مَحَلٌّ لَيْسَ عَلَى إِطْلَاقِهِ بِدَلِيلٍ أَنَّ هَذَا الاسْمَ إِذَا جَاءَ عُمْدَةً نَحْوَ "هَذَا زَيْدٌ"، فَلَهُ مَحَلٌّ حَالُهُ حَالَ جَمِيعِ الأَسْمَاءِ الَّتِي تَقَعُ فِي مَوْجِعِ مَا لَا يَجُوزُ حَذْفُهُ وَلَا إِسْقَاطُهُ مِنَ التَّرْكِيبِ بِخِلَافِ مَا جَازَ حَذْفُهُ وَإِسْقَاطُهُ، فَإِنَّهُ يُمَكِّنُ الاستِغْنَاءَ عَنْهُ وَالحُكْمَ بِعَدَمِيَّةِ المَحَلِّ لَهُ.

ثُمَّ إِنَّ الدُّكْتُورَ الشَّمْسَانِيَّ لَمْ يَكْتَفِ بِإِخْرَاجِ اسْمِ الإِشَارَةِ مِنْ مَجْمُوعَةِ الأَسْمَاءِ المُعْرَبَةِ فِي المَحَلِّ، وَإِنَّمَا ذَهَبَ لِتَفْيِ المَحَلِّ عَنْ "أَيِّ" فِي النِّدَاءِ أَيْضًا، وَحُجَّتُهُ فِي ذَلِكَ أَنَّ هَذِهِ الكَلِمَةَ لَيْسَتْ بِاسْمِ صَرِيحٍ، وَإِنَّمَا هِيَ عِبَارَةٌ عَنْ وَصْلَةٍ لِلوُجُوحِ إِلَى النِّدَاءِ إِذْ قَالَ: ((وَالَّذِي أَذْهَبَ إِلَيْهِ أَنَّ التَّحْوِينَ قَدْ أَخْطَأُوا حِينَ عَدُّوا (أَيُّهَا) مُنَادَى، وَكَانَ الأَوَّلَى عِنْدِي أَنْ يَكْتَفُوا بِالقَوْلِ: إِنَّهَا وَصْلَةٌ لِلنِّدَاءِ، وَيَبْغِي أَنْ يَعُدُّوَهَا مِنَ اللَّفْظِ الَّذِي لَا مَحَلَّ لَهُ مِنَ الإِعْرَابِ))<sup>(٧)</sup>.

وَمِثْلُ هَذِهِ الفِكْرَةِ مَوْجُودَةٌ عِنْدَ الدُّكْتُورِ مُحَمَّدٍ حَمَاسَةَ عَبْدِ اللُّطِيفِ أَيْضًا إِذْ قَالَ: ((إِنَّ مُرَاعَاةَ الجَانِبِ العَقْلِيِّ هُنَا دَفَعٌ بِالعَلَامَةِ الإِعْرَابِيَّةِ إِلَى رُكْنٍ مُظْلِمٍ فَلَا هِيَ عِلْمٌ إِعْرَابٍ وَلَا هِيَ عِلْمٌ بِنَاءٍ بَلْ هِيَ حَرَكَةٌ عَرَضِيَّةٌ، وَمَعْنَى هَذَا بُوْضُوحٍ شَدِيدٍ أَنَّ هَذِهِ الحَالَةَ تَتَرَخَّصُ فِي العَلَامَةِ الإِعْرَابِيَّةِ إِذْ تَفْقَدُ مَدْلُولَهَا حَتَّى فِي نَظَرِ النُّحَوِيِّينَ المُحَافِظِينَ أَنفُسِهِمْ))<sup>(٨)</sup>.

وَلَمْ أَرِ أَحَدًا مِنَ النُّحَوِيِّينَ مَنْ قَالَ: بِمِثْلِ هَذَا الرَّأْيِ سِوَى مَا ذَكَرَهُ الرُّضِي (ت ٦٨٦هـ) عِنْدَمَا بَيَّنَّ أَنَّ التَّابِعَ فِي المُنَادَى لَا مَحَلَّ لَهُ، وَقَوْلُهُ هُوَ بِأَنَّ "أَيُّ" وَصْلَةٌ قَدْ سَبَقَهُ الرُّضِيُّ وَتَحَدَّثَ عَنِ المَحَلِّ الإِعْرَابِيِّ لِتَوَابِعِ النِّدَاءِ إِذْ قَالَ: ((وَأَمَّا فِي "أَيُّ" فَإِنَّ التَّابِعَ الَّذِي يَجِيءُ بَعْدَ وَصْفِهِ لَا يَكُونُ إِلَّا تَابِعًا لَوْصِفِ "أَيُّ" لِأَنَّهُ هُوَ المُنَادَى فِي الحَقِيقَةِ، وَأَيُّ، وَصْلَةٌ إِلَيْهِ... قَوْلُهُ: "لِأَنَّهَا تَوَابِعُ مُعْرَبٍ"، يُؤْمَى إِلَى أَنَّ المُعْرَبَ لَا مَحَلَّ لَهُ، وَإِلَى أَنَّهُ لَا يُحْمَلُ عَلَى مَحَلِّهِ، وَتَرُكُ ظَاهِرِ إِعْرَابِهِ))<sup>(٩)</sup>، بَلْ إِنَّهُ ذَكَرَ فِي مَكَانٍ آخَرَ عَلَى نَحْوِ أَكْثَرِ وَضُوحًا إِذْ قَالَ: ((وَأَمَّا الضَّرْبُ الثَّانِي مِنَ التَّوَابِعِ، أَعْنِي التَّعَتُّ وَالتَّأَكِيدُ وَعَطْفَ البَيَانِ، عِنْدَ التُّحَاةِ، وَعَطْفَ التَّسْقِي ذَا اللَّامِ، فَتَقُولُ: إِنْ كَانَتْ تَابِعَةً لِلْمُنَادَى المُعْرَبِ تَبِعَتْهُ إِعْرَابًا، مَعَارِفَ كَانَتْ أَوْ نَكِرَاتٍ، إِذْ لَا مَحَلَّ لِمتبوعها))<sup>(١٠)</sup>.

الكلمات التي لا محل لها من الإعراب - دراسة نقدية -

د. خير الدين فتاح عيسى القاسمي

وفي هذا دلالة واضحة على تقيّد التابع بالمتبوع من الجهة الإعرابية وصيرورتها  
كالكلمة الواحدة في أخذ الحكم من أثر العامل مع بقاء إمكانية القول: بجواز ترك المحلّ  
لأحدهما وهذا الكلام يسري على جميع التوابع

وهناك تدخّل كبير واشتراك واضح بين اسم الإشارة وضمير الفصل وضمير الشأن  
ولذلك جمّع تمام حسان هذه الكلمات الثلاث إذ قال: ((أما زيادة الضمير فأجدني شديد  
الميل إلى رؤية ما أطلق عليه النحاة ضمير الشأن ضميراً زائداً عن مطلب صحة الكلام وإفادته  
بقصد التوكيد لأن مضمون الذي يُراد التعبير عنه، إنّما تُعبّر عنه الجملة التي بعد ضمير الشأن،  
وبخاصة عندما رأوا هذا الضمير مبتدأ، أما إذا دخلت عليها إن أو إحدى أخواتها فزيادة  
الضمير بعدها كزيادة "ما" في "إنما" وهكذا أرى الفرق بين قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾<sup>(١١)</sup>  
وقولنا: إنّما لا يفلح المجرمون في قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ لَا يَفْلِحُ الْمُجْرِمُونَ﴾<sup>(١٢)</sup>، وكذلك ﴿ذَلِكَ  
جَزَاءُ أَعْدَاءِ النَّارِ﴾<sup>(١٣)</sup>، لأن ضمير الإشارة عندي يصلح للشأن، وقد يُراد الضمير للتأكيد في  
مواطن أخرى كما في قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَتِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُوْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ بِالْآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ  
﴾<sup>(١٤)</sup>، أي وهم بالآخرة يوقنون.))<sup>(١٥)</sup>، لهذا هو يذهب إلى أن أسماء الإشارة، والأسماء  
الموصولة تدخل في أقسام الضمائر<sup>(١٦)</sup>.

ومن هذا يتبين أن اسم الإشارة وضمير الفصل وضمير الشأن. كما سيأتي الكلام  
عليهما. تشترك ببعض الصفات وهي: أنّها لا محل لها من الإعراب إذا خرجت عن كونها عمدة،  
ولها أثر في التركيب الإعرابي من خلال مجيئها بعيداً عن العوامل ولا سيما أنّ هذه الكلمات  
من الأسماء الجامدة التي لا تتغير ولا تتأثر بالعوامل، ولا يُعرف المحلّ الإعرابي لها إلا  
بالقرائن والسياق.

وكون هذه الأسماء مبنية هي التي قرّبتها من ترك الإعراب فيها إذ إنّ الغرض من قول  
النحاة المحدثين بذلك هو تيسير النحو العربي نحو قول الدكتور شوقي ضيف: ((وينبغي أن  
نعرف أنّه ليس كلّ ما نُفيدُه في تصنيفنا الجديد للنحو، من إلغاء التفكير في محلّ المفردات  
المبنية خاصة هو أن نكتفي فيها ببيان وظائفها، بل إنّ هناك فائدة أخرى لعلّها أجلُّ شأنًا وأكثر  
خطراً، وهي أن لا نعربها حين لا نوجد حاجة إلى إعرابها))<sup>(١٧)</sup>.

نعم إن مثل هذه الآراء فيها فائدة كبيرة في تيسير النحو ولكنني أرى أن هذه المحاولات لا تصل إلى التيسير المتكامل دون أن يكون هناك إهمال لبعض ما قاله علماءنا القدماء، التي من أهمها في هذا المقام هو ترك إعراب أحد أركان الجملة لعل البناء فتكون المسألة كأنه إتمام جانب على حساب إنقاص جانب آخر.

ثانيا: ضمير الفصل:

يعدُّ مصطلح "ضمير الفصل" عند البصريين و"العماد" عند الكوفيين من المصطلحات غير المستقرّة، فهو مصطلح يتنقل في وظائف عديدة، وبصيغ متعدّدة بين الاسميّة والحرفيّة، وبين له محلّ من الإعراب، أو ليس له محلّ، وإذا كان له محلّ فمحلّه الرفع أو النصب أو التبع... إلخ، ونشير هنا إلى أن السبب المنطقي لكثرة هذه الوجوه الجائزة هو إمكانيّة هذا المصطلح، ومقدّرتّه على استيعاب كلّ هذه الوظائف والوجوه وبصيغ المتعدّدة.

من ذلك ما ذكره ابن السراج إذ قال (ت ٣١٦هـ): ((اعلم: أن " أنت، وأنا، ونحن"، وأخواتهنّ يكنّ فصلاً، ومعنى الفصل أنّهنّ يدخلنّ زوائد على المبتدأ المعرفة وخبره، وما كان بمنزلة الابتداء والخبر ليؤدّن بأنّ الخبر معرفة أو بمنزلة المعرفة ولا يكون الفصل إلا ما يصلح أن يكون كناية عن الاسم المذكور، فأما ما الخبر فيه معرفة واضحة فتحو قولك: زيد هو العاقل، وكان زيد هو العاقل... فهذا الذي يسميه البصريون "فصلاً" ويسميه الكوفيون "عماداً" وهو ملغى من الإعراب فلا يؤكّد ولا ينسّق عليه، ولا يحال بينه وبين الألف واللام وما قاربهما ولا يقدّم قبل الاسم المبتدأ ولا قبل (كان) ولا يجوز: كان هو القائم زيد، ولا هو القائم كان زيد وقد حكى هذا عن الكسائي (ت ١٨٩هـ) لأنّه كان يجعل العماد بمنزلة الألف واللام في كلّ موضع يجوز وضعه معهما فإذا قلت: كنت أنت القائم جاز أن يكون أنت فصلاً وجاز أن يكون تأكيداً ويجوز أن يبدأ به فترفع القائم))<sup>(١٨)</sup>.

فهذا القول يوضح أنّ هذا الضمير لا يقتصر على لفظ واحد، وأنّه زائد في التركيب أي للتأكيد عند البصريين، وكذلك الاختلاف في الإعراب من حيث المحلّ بأنّه ملغى من



الكلمات التي لا محل لها من الإعراب - دراسة نقدية -

د. خير الدين فتاح عيسى القاسمي

الإعراب على مذهبه ومذهب البصريين، ويُخالفهم الكسائي بأنه يجعل هذا الضمير تأكيداً أو مبتدأً.

وقد وقف ابن الأباري (ت ٥٧٧هـ) بنحو مفصل عند الخلاف بين علماء المدرستين البصريّة والكوفيّة في " ضمير الفصل ". والنص بتمامه .، إذ قال: ((ذهب الكوفيون إلى أن ما يفصل به بين التعت والخبر يُسمى عماداً، وله موضع من الإعراب، وذهب بعضهم إلى أن حكمه حكم ما قبله، وذهب بعضهم إلى أن حكمه حكم ما بعده، وذهب البصريون إلى أنه يُسمى " فصلاً " لأنه يفصل بين التعت والخبر إذا كان الخبر مضارعاً لبعث الاسم ليخرج من معنى التعت كقولك: زيد هو العاقل، ولا موضع له من الإعراب.

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا: إن حكمه حكم ما قبله، لأنه توكيد لما قبله فتنزّل منزلة النفس إذا كانت توكيداً وكما أنك إذا قلت: جاءني زيد نفسه كان نفسه تابعاً لزيد في إعرابه فكذلك العماد إذا قلت: زيد هو العاقل يجب أن يكون تابعاً في إعرابه وأما من ذهب إلى أن حكمه حكم ما بعده قال: لأنه مع ما بعده كالشيء الواحد فوجب أن يكون حكمه بمثل حكمه.

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنه لا موضع له من الإعراب، لأنه إنما دخل لمعنى وهو الفصل بين التعت والخبر ولهذا سمي فصلاً كما تدخل الكاف للخطاب في ذلك وتلك وتثنى وتجمع ولا حظ لها في الإعراب وما التي للتوكيد ولا حظ لها في الإعراب فكذلك ها هنا.

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين، أما قولهم: إنه توكيد لما قبله فتنزّل منزلة النفس في قولهم: جاءني زيد نفسه قلنا: هذا باطل لأن المكسب لا يكون تأكيداً للمظهر في شيء من كلامهم والمصير إلى ما ليس له نظير في كلامهم لا يجوز أن يُصار إليه وأما قولهم: إنه مع ما بعده كالشيء الواحد قلنا: هذا باطل أيضاً لأنه لا تعلق له بما بعده لأنه كناية عما قبله فكيف يكون مع ما بعده كالشيء الواحد والله أعلم<sup>(١٩)</sup>.

فقد بين أن عدم وجود محل لهذا الضمير سببه هو أنه جاء لمعنى الفصل، وأن حكمه حكم الحرف عند البصريين.

وَقَدْ بَدَأَ الْكُوفِيُّونَ أَكْثَرَ دِقَّةً وَوُضُوحًا إِذْ جَعَلُوا هَذَا الضَّمِيرَ فِي حُكْمِ التَّوَكِيدِ الْمَعْنَوِيِّ، وَلَا يَرَى الْبَحْثُ رَأْيَ الْبَصْرِيِّينَ مُقْنِعًا عَلَى الرَّغْمِ مِنْ مَقْدَرَتِهِمْ عَلَى إِقْنَاعِ الْمُقَابِلِ ؛ لِأَنَّ هُمْ الَّذِينَ سَمَّوْهُ فَصْلًا، وَمِنْ ثَمَّ بَنَوْا عَلَيْهِ هَذَا الْحُكْمَ، وَرَبَّمَا لَا يُسَلِّمُ الْمُقَابِلُ بِاصْطِلَاحِهِمْ، وَإِنْكَارُ أَنَّ هَذَا الضَّمِيرَ لَا يَأْتِي لِلتَّوَكِيدِ هُوَ بِالذَّرَجَةِ نَفْسِهَا مِنَ الْإِبْتِعَادِ وَالْإِنْكَارِ بِجَعْلِهِ حَرْفًا لَا مَحَلَّ لَهُ.

وَبَقِيَ التُّحَاةُ يَنْقُلُونَ هَذِهِ الْآرَاءَ فِي كُتُبِهِمْ فَمِنْ ذَلِكَ مَا ذَكَرَهُ الْمُرَادِيُّ (ت ٧٤٩هـ) بِقَوْلِهِ: (( وَاحْتَلَفَ الْقَائِلُونَ بِأَنَّهَا أَسْمَاءٌ: هَلْ لَهَا مَحَلٌّ مِنَ الْإِعْرَابِ، أَوْ لَيْسَ لَهَا مَحَلٌّ، فَذَهَبَ الْبَصْرِيُّونَ إِلَى أَنَّهَا لَا مَحَلَّ لَهَا مِنَ الْإِعْرَابِ. وَذَهَبَ الْكِسَائِيُّ، وَالْفَرَّاءُ، إِلَى أَنَّ لَهَا مَحَلًّا، فَقَالَ الْكِسَائِيُّ: مَحَلُّهَا مَحَلٌّ مَا بَعْدَهَا، وَقَالَ الْفَرَّاءُ: مَحَلُّهَا مَحَلٌّ مَا قَبْلَهَا. وَتَمَرَّةُ الْخِلَافِ فِي نَحْوِ " كُنْتَ أَنْتَ الرَّقِيبُ " (٢٠). فَعَلَى مَذْهَبِ الْكِسَائِيِّ يَكُونُ مَحَلُّ الضَّمِيرِ نَصْبًا، وَعَلَى مَذْهَبِ الْفَرَّاءِ يَكُونُ مَحَلُّهُ رَفْعًا. وَالصَّحِيحُ مَذْهَبُ الْبَصْرِيِّينَ )) (٢١).، وَيَشْبَهُهُ الرُّضِيُّ بِمَا الْحَرْفِ الْأَلْحَقَةِ بِأَنَّ إِذْ قَالَ: (( الْأَظْهَرُ عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ أَنَّهُ مَلْعَى لَا مَحَلَّ لَهُ مِنَ الْإِعْرَابِ بِمَنْزِلَةِ " مَا " إِذَا أُلْغِيَتْ فِي نَحْوِ، إِنَّمَا )) (٢٢).

كَمَا وَقَفَ ابْنُ هِشَامٍ (ت ٧٦١هـ) عِنْدَ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ إِذْ قَالَ: (( هُوَ وَفُرُوعُهُ: تَكُونُ أَسْمَاءً وَهُوَ الْعَالِبُ، وَأَحْرَفًا فِي نَحْوِ: زَيْدٌ هُوَ الْفَاضِلُ، إِذَا أُعْرِبَ فَصْلًا وَقُلْنَا: لَا مَوْضِعَ لَهُ مِنَ الْإِعْرَابِ، وَقِيلَ: هِيَ مَعَ الْقَوْلِ بِذَلِكَ أَسْمَاءٌ كَمَا قَالَ الْأَخْفَشُ )) (٢٣)، فَابْنُ هِشَامٍ، لَمْ يَحْزَمْ بِحَرْفِيَّتِهِ بِقَوْلِهِ: إِذَا أُعْرِبَ فَصْلًا، وَإِيرَادُهُ قَوْلَ الْأَخْفَشِ بِبَقَاءِ هَذِهِ الضَّمَائِرِ عَلَى اسْمِهَا، وَقَدْ تَوَقَّفَ الدُّسُوقِيُّ (ت ١٢٣٠هـ) عِنْدَ كَلَامِ ابْنِ هِشَامٍ فِي هَذَا النَّصِّ بِقَوْلِهِ: (( قَوْلُهُ: وَأَحْرَفًا، أَيِ وَتَسْمِيَّتُهُ ضَمِيرًا مَجَازًا لِلصُّورَةِ )) (٢٤)، وَهُوَ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ بَعْضُ الْمُحَدِّثِينَ أَيْضًا (٢٥).

وَلَيْسَتْ هَذِهِ هِيَ الْمَرَّةُ الْأُولَى الَّتِي يُطْلَقُ نَحْوِيٌّ خَالَفَ اجْتِهَادَهُ وَرُؤْيَتَهُ بِكَوْنِهِ مَجَازًا، إِذْ وَقَعَ ذَلِكَ عِنْدَ يَاسِينَ الْحِمَاصِيِّ (ت ١٠٦١هـ) (٢٦). أَيْضًا حِينَ وَجَدَ أَنَّ التُّحَاةَ يَقُولُونَ: بِأَنَّ الْفِعْلَ نَكْرَةً وَالتَّكْرَرُ مِنْ صِفَاتِ الْأَسْمَاءِ، فَلَمْ يَكُنْ لَهُ إِلَّا أَنْ يَقُولَ: إِنَّ هَذَا الْإِطْلَاقَ مَجَازٌ.

وَمَثَلُ تَعَدُّدِ الْأَوْجِهَةِ فِي هَذَا الضَّمِيرِ مَا ذَكَرَهُ الْأَلُوسِيُّ، إِذْ قَالَ: (( وَ{أَنْتَ} يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ فَصْلًا لَا مَحَلَّ لَهُ عَلَى الْمَشْهُورِ يُفِيدُ تَأْكِيدَ الْحُكْمِ، وَالْقَصْرِ الْمُسْتَفَادِ مِنْ تَعْرِيفِ الْمُسْنَدِ، وَقِيلَ: هُوَ تَأْكِيدٌ لِتَقْرِيرِ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ، وَيُسَوِّغُ فِي التَّابِعِ مَا لَا يُسَوِّغُ فِي الْمَتْبُوعِ، وَقِيلَ:

الكَلِمَاتُ الَّتِي لَا مَحَلَّ لَهَا مِنَ الإِعْرَابِ - دِرَاسَةٌ نَقْدِيَّةٌ -

د. خير الدين فتاح عيسى القاسمي

مُبْتَدَأٌ خَيْرُهُ مَا بَعْدَهُ))<sup>(٢٧)</sup>، وَقَوْلُهُ: مُبْتَدَأٌ وَمَا بَعْدَهُ خَيْرُهُ هُوَ عَلَى لَهْجَةِ تَمِيمٍ كَمَا أَشَارَ إِلَى ذَلِكَ ابْنُ هِشَامٍ بِأَنَّ فِي إِعْرَابِهِ ثَلَاثَةَ أَوْجِهٍ: الْفَصْلُ، وَهُوَ أَرْجَحُهَا، وَالْإِبْتِدَاءُ وَهُوَ أضعْفُهَا، وَيَحْتَصُّ بِلُغَةِ تَمِيمٍ، وَالتَّوَكُّيدُ<sup>(٢٨)</sup>.

فَنَحْنُ نَرَى الأَوْجِهَ المُتَعَدِّدَةَ الَّتِي يَحْتَمِلُهَا هَذَا الضَّمِيرُ مِنْ حِلَالِ كَلَامِهِ، وَإِنْ كَانَ عِنْدَهُ مَذْهَبُ البَصْرِيِّينَ هُوَ الأَقْرَبُ، وَهُوَ يُشِيرُ إِلَى أَنَّ التَّابِعَ يَمْتَلِكُ حُرِّيَّةً أَكْثَرَ مِنَ المِتْبُوعِ بِقَوْلِهِ: يُسَوِّغُ فِي التَّابِعِ ...

وَلَيْسَ مُخَالَفَةً لِمَذْهَبِ البَصْرِيِّينَ فِي هَذِهِ المَسْأَلَةِ، وَإِنَّمَا إِنْصَافًا لِمَذْهَبِ الكُوفِيِّينَ نَقُولُ: إِنَّ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ عُلَمَاءُ الكُوفَةِ لَا يُحَدِّثُ إِشْكَالًا لُغَوِيًّا بِقَدْرِ مَا يُحَدِّثُهُ رَأْيُ البَصْرِيِّينَ لِأَنَّ فِي ذَلِكَ تَغْيِيرًا لِصُورَةِ الكَلِمَةِ، وَلَا سِيَّمًا الرَّأْيَ الَّذِي يَقُولُ: إِنَّهُ تَوَكُّيدٌ مَعْنَوِيٌّ، وَلَكِنَّ هَذَا لَا يَمْنَعُ مِنَ القَوْلِ: إِنَّ المَسْأَلَةَ لَيْسَ مِنَ السَّهْلِ وَضَعُهَا فِي وَجْهَةٍ وَاحِدَةٍ أَوْ تَوَجُّيهِ وَاحِدٍ نَظْرًا لِتَقْلُبِ المَوَاضِعِ فِي هَذَا المِصْطَلَحِ.

وَقَدْ وَصَلَتْ هَذِهِ الآرَاءُ إِلَى المُحَدِّثِينَ دُونَ أَنْ يَكُونَ هُنَاكَ تَرْجِيحٌ وَاضِحٌ وَجَزْمٌ لِأَحَدِ الطَّرْفَيْنِ مِنْ قَبْلِ الجُمهُورِ<sup>(٢٩)</sup>.

وَلَكِنْ لَنَا أَنْ نَقُولَ: إِنَّ السَّبَبَ لِكثْرَةِ هَذِهِ الوُجُوهِ والآرَاءِ فِي هَذَا الضَّمِيرِ هُوَ عَدَمُ الإِجْمَاعِ مِنْ قِبَلِ العُلَمَاءِ لِمَوْضِعِ هَذَا الضَّمِيرِ إِذْ إِنَّ هَذَا الأَمْرَ تَرَكَ تَدَاخُلًا كَبِيرًا فِي الأَوْجِهِ الإِعْرَابِيَّةِ لَدَى المُتَأَخِّرِينَ، فَالْتُّحَاةُ لَمْ يُسَلِّمُوا بِمَذْهَبِ أَحَدِ الطَّرْفَيْنِ، وَإِنَّمَا بَقِيَتْ هَذِهِ الآرَاءُ تَنْتَقِلُ فِي الكُتُبِ دُونَ أَنْ تَكُونَ لَهُ رُؤْيَةٌ وَاضِحَةٌ مُسَلِّمَةٌ مِنْ قِبَلِ التُّحَاةِ، وَإِنْ حَاوَلَ بَعْضُهُمْ تَحْدِيدَ الوُجْهِةِ، وَتَصْفِيَةَ المَذَاهِبِ وَتَوْحِيدَ السَّبِيلِ، وَتَوَجُّيَةَ الرَّاجِحِ، وَلَكِنْ دُونَ جَدْوَى.

وَالْقَائِلُونَ: بِأَنَّ هَذَا الضَّمِيرَ حَرْفٌ تَوَاجَهَهُمْ بِنِيَّةِ هَذَا الضَّمِيرِ إِذْ إِنَّ هَذِهِ البِنِيَّةَ بِنِيَّةِ اسْمٍ فَكَيْفَ يُحَكِّمُ عَلَى مَا هُوَ فِي هَيْئَةِ الاسْمِ بِالحَرْفِ، بِمَعْنَى آخَرَ إِنَّ هَذِهِ الصِّيغَةَ هِيَ السَّبَبُ الأَوَّلُ فِي هَذَا الإِخْتِلَافِ، وَلَوْلَا القَرَائِنُ الَّتِي تَشْبَهُ هَذَا الضَّمِيرَ وَتَقْرُبُهُ مِنَ الحَرْفِ لَمَا تَمَكَّنَ أَحَدٌ مِنَ التُّحَاةِ بِوَصْفِهِ بِالحَرْفِ أَوْ لَا مَحَلَّ لَهُ مِنَ الإِعْرَابِ.

ثُمَّ إِنَّ هَذِهِ الإِشْكَالَاتِ المُتَقَلِّبَةَ فِي هَذَا الضَّمِيرِ هِيَ الَّتِي أَدَّتْ إِلَى سَحَبِ مَجَالِ التَّحْدِيدِ عَنْهُ وَذَهَابِهِ إِلَى مَوْقِعٍ تَعَدَّدُ فِيهِ مَجَالَاتُ التَّقْدِيرِ، وَلَا سِيَّمًا أَنْ فَكْرَةَ الفَصْلِ بَيْنَ الاسْمِ

وَالْحَرْفِ لَمْ تُحَسِّمْ بِنَحْوِ قَطْعِيٍّ عِنْدَ كَثِيرٍ مِنَ النَّحَاةِ، لِأَجْلِ هَذَا قَالُوا: ((يَتَضَحُّ مِنْ هَذِهِ  
الإِشَارَاتِ السَّرِيعَةِ أَنَّ فِكْرَةَ الْحَرْفِيَّةِ كَانَتْ غَامِضَةً فِي أَذْهَانِ النَّحَاةِ، وَأَنَّ تَعَارِيفَهُمْ لِلْأَسْمَاءِ  
وَالْأَفْعَالِ لَيْسَتْ جَامِعَةً مَانِعَةً، وَلَعَلَّهُمْ أَحْسَوْا، بِشَيْءٍ مِنْ هَذَا حِينَ لَجَأُوا إِلَى مَا سَمَّوهُ عَلَامَاتِ  
الْأَسْمَاءِ، بِقَبُولِهَا التَّنْوِينَ وَالْأَلْفَ وَاللَّامَ، وَغَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا هُوَ مَعْرُوفٌ وَمَأْلُوفٌ فِي كُتُبِهِمْ))<sup>(٣٠)</sup>.

وَمِنْ هَذِهِ الإِشْكَالَاتِ ذَهَابُ عَبَّاسٍ حَسَنِ إِلَى مَذْهَبِ الْبَصْرِيِّينَ، وَهُوَ يَهْمِلُ رَأْيَ  
الْكُوفِيِّينَ، وَيُقِرُّ بِحَرْفِيَّةِ هَذَا الضَّمِيرِ بِقَوْلِهِ: ((إِنَّهُ فِي الْحَقِيقَةِ لَيْسَ ضَمِيرًا بِالرَّغْمِ مِنْ دَلَالَتِهِ عَلَى  
التَّكَلُّمِ، أَوْ الْخِطَابِ، أَوْ الْغَيْبَةِ، وَإِنَّمَا هُوَ حَرْفٌ خَالِصٌ الْحَرْفِيَّةِ لَا يَعْمَلُ شَيْئًا، فَهُوَ مِثْلُ "كَافِ  
الْخِطَابِ فِي أَسْمَاءِ الإِشَارَةِ، وَفِي بَعْضِ كَلِمَاتٍ أُخْرَى مِثْلُ: ذَلِكَ، وَتِلْكَ، وَالتَّجَاءُ كَ [أَصْلُهَا  
التَّجَاءُ لَكَ]، فَمِنْ الْأَنْسَبِ أَيْضًا تَسْمِيئُهُ حَرْفَ الْفَصْلِ، وَلَا يَحْسُنُ تَسْمِيئُهُ ضَمِيرَ الْفَصْلِ "إِلَّا  
مَجَازًا بِمِرَاعَاةِ شَكْلِهِ وَصُورَتِهِ الْحَالِيَّةِ، وَأَصْلُهُ قَبْلَ أَنْ يَكُونَ لِمُجَرَّدِ الْفَصْلِ)).<sup>(٣١)</sup>

وَهُنَا يَصِلُ الْاسْتِعْرَابُ إِلَى أَشَدِّهِ حِينَ يُوَافِقُ نَحْوِيٌّ كَبِيرٌ بِجَعْلِ "أَنْتَ، وَهُوَ... حُرُوفًا  
ذَلِكَ لِأَنَّ الْمَنْطِقَ الْلُغَوِيَّ السَّلِيمَ يُعِيدُ مِثْلَ هَذَا التَّصَوُّرِ، لَا سِيَّمَا أَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ الْاِخْتِلَافَ فِي أَنَّهُ  
عَلَى صِيغَةِ ضَمِيرٍ مَرْفُوعٍ<sup>(٣٢)</sup>.

وَإِذَا تَأَمَّلْنَا فِيمَا أوردَهُ هَذَا الْأَسْتَاذُ الْجَلِيلُ نَجِدُ عُمُقَ الْاِخْتِلَافِ فِي ذَاتِ هَذَا  
الضَّمِيرِ، فَهُوَ ضَمِيرٌ وَلَكِنَّهُ فِي صُورَةِ حَرْفٍ. بِحَسَبِ رُؤْيَيْهِ. وَيُرَجَّحُ أَنَّ الْغَرَضَ مِنْ ذَهَابِهِ لِهَذَا  
الْمَذْهَبِ هُوَ طَلَبُ التَّيْسِيرِ، وَلَكِنْ فَاتَهُ أَنَّ فِي هَذَا فَرْضًا وَإِقْحَامًا لِأَقْسَامِ الْكَلَامِ فِي النَّحْوِ  
الْعَرَبِيِّ.

وَأَمَّا حُجَّةُ الْبَصْرِيِّينَ أَنَّ هَذِهِ الْكَلِمَةَ لَا مَحَلَّ لَهَا مِنَ الْإِعْرَابِ فَيَطْرُقُ بَابُ التَّأْمُلِ، إِذِ  
كَيْفَ يُحْكَمُ عَلَى "هُوَ، وَهُمْ، وَأَنْتَ، نَحْنُ... بِأَنَّهَا حُرُوفٌ، نَظْرًا لِلتَّبَايُنِ الْوَاضِحِ بَيْنَ هَذِهِ  
الْحُرُوفِ وَالضَّمَائِرِ وَلَا يُمَكِّنُ الْجَمْعُ بَيْنَهَا مَهْمَا بَلَغَتْ دَرَجَةُ الْمُشَابَهَةِ، وَفِيهِ مُخَالَفَةٌ وَاضِحَةٌ  
لِمَنْطِقِ اللُّغَةِ الَّذِي يَتَفَهَّمُهُ كَثِيرٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ وَمِنْ بَيْنِهِمُ الدُّكْتُورُ إِبْرَاهِيمُ أَنْبَسِي إِذْ قَالَ: ((لِللُّغَةِ  
مَنْطِقُهَا الْخَاصُّ، وَالْأَسَالِيْبُهَا طُرُقُهَا الْخَاصَّةُ الَّتِي يَجِبُ عَرْضُهَا وَتَفْسِيرُهَا لَا فِي ضَوْءِ الْمَنْطِقِ  
الْعَامِّ، بَلْ فِي ضَوْءِ الْمَنْطِقِ الْلُغَوِيِّ وَالِاسْتِعْمَالِ الْلُغَوِيِّ، وَفِي ضَوْءِ الْعَوَامِلِ النَّفْسِيَّةِ الَّتِي يَتَأَثَّرُ بِهَا  
الْمُتَكَلِّمُ وَالسَّمَاعُ حِينَ التَّعْبِيرِ عَمَّا يَدُورُ بِخِلْدِ كُلِّ مِنْهُمَا، بِأَسْلُوبٍ لُغَوِيٍّ خَاصِّ))<sup>(٣٣)</sup>.

## الكلمات التي لا محلّ لها من الإعراب - دراسة نقدية -

د. خير الدين فتاح عيسى القاسمي

وهذا قول يتبناه البحث لهذا لا يوافق البحث مطلقاً على هذه العلة، ويذهب إلى ما ذهب إليه الدكتور هادي نهر إذ قال: ((والذين قالوا باسميته اختلّفوا في إعرابه فمنهم من قال: إنّه لا موضع له من الإعراب، وليس ذلك صحيحاً لجُوب تبوؤ الاسم مكاناً إعرابياً داخل السياق المعين... وعندنا أنّ لضمير الفصل إعراباً، إذ لا وجود لاسم لا محلّ له من الإعراب في العربية، وأنّ تسميته ضميراً والقول بحرفيته نقض لما ثبت أنّ الضمير معرفة... ويبدو أنّ الذين قالوا بحرفيته إنّما نظروا إلى وظيفته في التركيب الجمليّ، فهو في التركيب لا دلالة له ولا دور... غير أنّ لهذا الضمير دوراً في التوكيد، وليس دخول هذا الضمير وخروجه سواءً، وإنّما هناك حاجة إليه في "الفصل") (٣٤).

وقد تعامل النحاة القائلون بحرفية ضمير الفصل بدكاءٍ حين أطلقوا عليه لفظ الحرف ؛ لأنّهم في ذلك يجعلون الخصم في موقفٍ حرج ؛ لأنّ الحرف لا محلّ له، وهذا يشبه إلى حدّ كبير المقدّمة المنطقيّة التي تبدأ بمقدّمة صغرى نحو قولهم: العالم متغيّر، وكلّ متغيّر حادث، إذن العالم حادث.

وفي تطبيق لهذه القاعدة على هذا الضمير سنجد صحة ما نقول، وهي: كلّ حرف لا محلّ له، وهذه الكلمة حرف، إذن هذه الكلمة لا محلّ لها من الإعراب، وقد استعمل النحاة هذا الأسلوب لإثبات هذه الوجهة من القواعد، ومن ذلك ما ذكره محمّد خير الحلواني، إذ قال: ((...وهكذا تصير هذه الأصول مقدّمات كبرى في قواعد النحو ك أنّ يقال: كلّ حرف لا محلّ له، وهل حرف، ف هل لا محلّ لها، أو يقال: كلّ اسم له محلّ من الإعراب، وكيف اسم، وكيف لها محلّ من الإعراب)) (٣٥).

وإذا تمّ تطبيق هذه الأصول فهذا يعني لا يوجد اسم في العربية إلا وله محلّ من الإعراب وهو يخالف ما جاء به بعض النحاة بمنع المحلّ الإعرابي لهذه الكلمات.

ونصل من خلال ما تقدّم بأنّ العلة الحقيقيّة عند البصريين هو الاعتماد على الجانب المعياريّ في عدم وجود محلّ لضمير الفصل من الإعراب هي جواز إسقاطه من التركيب، وعدم تأثر الجملة لتبعات هذا الإسقاط، وكذلك من خلال حمله على معنى حرفٍ يُضيفُ فائدةً دلاليّةً على التركيب الذي يردّ فيه، ولهذا بقي التعلّب في هذا الضمير مستمراً بين الاسميّة والحرفيّة

كَالَّذِي ذَكَرَهُ السُّيُوطِيُّ إِذْ قَالَ: ((وَمِنَ الْفُرُقِ بَيْنَهُمَا أَنَّكَ إِذَا جَعَلْتَ الضَّمِيرَ تَوْكِيداً، فَهُوَ بَاقٍ عَلَى اسْمِيَّتِهِ، وَيُحْكَمُ عَلَى مَوْضِعِهِ بِإِعْرَابِ مَا قَبْلَهُ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ إِذَا كَانَ فَصْلاً))<sup>(٣٦)</sup>.

وَرُبَّمَا هُنَاكَ مَنْ رَجَّحَ رَأْيَ الْبَصْرِيِّينَ لَيْسَ لِكَوْنِهِ عَلَى الصَّحِيحِ الْمُطْلَقِ، وَإِنَّمَا هُرُوباً مِنَ الْأَوْجِهَةِ الْكَثِيرَةِ الَّتِي يَتَحَمَّلُهَا هَذَا الضَّمِيرُ فِي حَالِ جَعْلِ مَحَلٍّ لَهُ مِنَ الْإِعْرَابِ.

ثُمَّ إِنَّ الْقَوْلَ: بِأَنَّ هَذَا الضَّمِيرَ لَا مَحَلَّ لَهُ؛ لِأَنَّهُ زَائِدٌ يَذْهَبُ بِنَا إِلَى "ضَمِيرِ الشَّأْنِ" أَيْضاً، لِأَنَّ هُنَاكَ قِسماً مِنَ النُّحَاةِ يَقُولُونَ: بِزِيَادَتِهِ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ فِي نَحْوِ مَا ذَكَرَهُ الرَّضِيُّ إِذْ قَالَ: ((وَإِنَّمَا جَازَ حَذْفُ ضَمِيرِ الشَّأْنِ مِنْ غَيْرِ ضَعْفٍ، لِبَقَاءِ تَفْسِيرِهِ، وَهُوَ الْجُمْلَةُ فَهُوَ كَالزَّائِدِ...))<sup>(٣٧)</sup>، وَقَدْ أوردَ السُّيُوطِيُّ (ت ٩١١ هـ) مَذْهَبَ ابْنِ الطَّرَاوَةِ فِي ذَهَابِهِ إِلَى أَنَّ ضَمِيرَ الشَّأْنِ لَا مَحَلَّ لَهُ إِذْ قَالَ: ((وَلَا خِلَافَ فِي أَنَّهُ اسْمٌ يُحْكَمُ عَلَى مَوْضِعِهِ بِالْإِعْرَابِ عَلَى حَسَبِ الْعَوَامِلِ، إِلَّا مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ ابْنُ الطَّرَاوَةِ مِنْ زَعْمِهِ أَنَّهُ حَرْفٌ، فَإِنَّهُ إِذَا دَخَلَ عَلَى إِنْ كَفَّهَا عَنِ الْعَمَلِ كَمَا يَكْفُهَا "مَا"، وَكَذَا إِذَا دَخَلَ عَلَى الْأَفْعَالِ النَّاسِخَةِ كَفَّهَا، وَتَلَعَى كَمَا يَلْعَى بَابُ ظَنَّ، وَمَالَ أَبُو حَيَّانٍ إِلَى مُوَافَقَتِهِ))<sup>(٣٨)</sup>.

وَهُوَ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ بَعْضُ الْمُحَدِّثِينَ نَحْوَ قَوْلِهِمْ: ((إِنَّ ضَمِيرَ الشَّأْنِ إِنَّمَا دَخَلَ فِي الْكَلَامِ عَلَى سَبِيلِ الزِّيَادَةِ، فَهُوَ يُعَادِلُ ذِكْرَ (مَا) بَعْدَ إِنْ))<sup>(٣٩)</sup>.

وَقَدْ حَمَلَ الدُّكْتُورُ إِمِيلُ يَعْقُوبَ الْمَذْهَبَ نَفْسَهُ إِذْ قَالَ: ((لَكِنِّي أَمِيلُ إِلَى مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ ابْنُ الطَّرَاوَةِ مِنْ أَنَّهُ حَرْفٌ، إِذَا دَخَلَ عَلَى "إِنْ" كَفَّهَا عَنِ الْعَمَلِ، كَمَا تَكْفُهَا مَا... أُمَّ مَا يَلْجَأُ إِلَيْهِ النُّحَاةُ مِنْ تَقْدِيرِ هَذَا الضَّمِيرِ بَعْدَ النَّوَاسِخِ، إِذَا خَرَجَ أَحَدُ رُكْنِي الإِسْنَادِ عَلَى قَاعِدَتِهَا، فَصَنَعَةُ شَكَلِيَّةٌ أَلْجَأَتْهُمْ إِلَيْهَا رَغْبَتُهُمْ فِي اطِّرَادِ قَوَاعِدِهِمْ، وَكَانَ الْأَوْلَى بِهِمْ أَنْ يَعُدُّوا هَذِهِ النَّوَاسِخَ مُلْغَاءَةً عَنِ الْعَمَلِ))<sup>(٤٠)</sup>.

فَهَذَا يَعْنِي أَنَّ ضَمِيرَ الشَّأْنِ أَيْضاً لَا مَحَلَّ لَهُ لِلزِّيَادَةِ<sup>(٤١)</sup> فِي التَّرْكِيبِ بِدَلِيلِ مَقَارَنَتِهِ بِ(مَا) الَّتِي لَا مَحَلَّ لَهَا. وَهُوَ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ تَمَامٌ حَسَنَانِ أَيْضاً<sup>(٤٢)</sup>، كَمَا أَشْرْنَا إِلَى ذَلِكَ فِي مَبْحَثِ اسْمِ الإِشَارَةِ.

وَإِطْلَاقُ مُصْطَلَحِ الزَّائِدِ عَلَى هَذَا الضَّمِيرِ غَايَتُهُ أَنَّهُ لَا مَحَلَّ لَهُ مِنَ الْإِعْرَابِ، لِأَنَّهُ لَا قِيمَةَ لَهُ فِي التَّرْكِيبِ مِنْ حَيْثُ الدَّلَالَةُ، وَكَانَ الْأَوْلَى التَّمْيِيزُ بَيْنَ الْمَطْلَبِينَ التَّرْكِيبِيِّ وَالِدَّلَالِيِّ، وَبَيْنَ

الكلمات التي لا محل لها من الإعراب - دراسة نقدية -

د. خير الدين فتاح عيسى القاسمي

الجُمْلَةُ التَّرْكِيْبِيَّةُ وَالْجُمْلَةُ الدَّلَالِيَّةُ، فَعِنِّي الْأَوْلَى يَجُوزُ الْحَذْفُ وَإِسْقَاطُ الْكَلِمَاتِ، وَلَا يَجُوزُ ذَلِكَ فِي الثَّانِيَةِ<sup>(٤٣)</sup>.

ثالثاً: "الضمائر اللاحقة بإياك."

اِخْتَلَفَ النَّحَاةُ فِي إِعْرَابِ الضَّمَائِرِ الَّلَّاحِقَةِ بِـ "إِيَا" أَلْهَا مَحَلٌّ مِّنَ الْإِعْرَابِ أَمْ لَا؟ فَمَذَهَبُ الْبَصْرِيِّينَ أَنَّ هَذِهِ الْكَلِمَاتِ حُرُوفٌ خِطَابٍ لَا مَحَلَّ لَهَا مِّنَ الْإِعْرَابِ، وَعِنْدَمَا نَسْمَعُ بِأَنَّهَا حَرْفٌ فَلَا يَتَعَرَّضُ أَحَدٌ عَلَيَّ هَذَا الْحُكْمِ كَمَا تَقَدَّمَ، وَيَبْدُو أَنَّ هُنَاكَ تَوَجُّهًا وَمَيْلًا نَحْوَ الرُّؤْيَةِ الْبَصْرِيَّةِ فِي مِثْلِ هَذِهِ الْأَحْكَامِ نَظْرًا لِاتِّفَاقِهَا فِي الشَّكْلِ وَالْمَضْمُونِ مَعَ الْمَنْطِقِ اللَّغَوِيِّ الْمَقْبُولِ، يَبْدُو أَنَّ فِي هَذَا الْمَقَامِ نُزِيدُ تَحْرِيكَ هَذَا الْاسْتِقْرَارِ الَّذِي بَقِيَ وَسَادَ طَوِيلًا مِّنْ خِلَالِ إِبْرَازِ الرَّأْيِ الْمُخَالَفِ الَّذِي رُبَّمَا يُثَبِّتُ أَحَقِّيَّةَ هَذِهِ الْكَلِمَةِ مِّنَ الْإِعْرَابِ.

فَسِيْبِيَوِيَه (ت ١٨٠هـ) يَرَى أَنَّ هَذَا الضَّمِيرَ نَظِيرَ ضَمَائِرِ الرَّفْعِ، إِذْ قَالَ: ((إِنَّ أَرَدْتَ أَنْ تَجْعَلَ مُضْمَرًا بَدَلًا مِّنْ مُضْمَرٍ قُلْتَ: رَأَيْتُكَ إِيَّاكَ، وَرَأَيْتُهُ إِيَّاهُ، فَإِنْ أَرَدْتَ أَنْ تُبَدِّلَ مِنَ الْمَرْفُوعِ قُلْتَ: فَعَلْتَ أَنْتَ، وَفَعَلَ هُوَ. فَأَنْتَ وَهُوَ وَأَحْوَاثُهُمَا نَظَائِرُ إِيَّاهُ فِي النَّصْبِ))<sup>(٤٤)</sup>، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ: ((وَكَمَا صَارَتْ الْكَافُ فِي رَأْيِكَ بَدَلًا مِّنْ رَأْيِ إِيَّاكَ))<sup>(٤٥)</sup>.

فَهُوَ عِنْدَهُ أَنَّ هَذِهِ الضَّمَائِرَ تَحْمِلُ الْوُضُيْفَةَ نَفْسَهَا فِي التَّعَامِلِ التَّرْكِيْبِيِّ، مِمَّنْ غَيْرِ فَصَلٍ فِي ذَاتِ الْكَلِمَةِ، فَلَمْ يَذْهَبْ إِلَى التَّفْصِيلِ الَّذِي طَلَبَهُ النَّحَاةُ بَعْدَهُ.

وَقَدْ وَقَفَ عِنْدَ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ صَاحِبُ الْإِنْصَافِ، وَيُمْكِنُ تَلْخِيصُ أَهَمِّ الْآرَاءِ الْمُتَعَلِّقَةِ الَّتِي جَاءَتْ فِيهَا بِمَا يَأْتِي:

١. مَذَهَبُ الْكُوفِيِّينَ أَنَّ الْكَافَ وَالْهَاءَ وَالْيَاءَ مِّنْ إِيَّاكَ وَإِيَّاهُ وَإِيَّايَ هِيَ الضَّمَائِرُ الْمَنْصُوبَةُ وَأَنَّ "إِيَا" عِمَادٌ.
٢. وَذَهَبَ بَعْضُهُمْ إِلَى أَنَّ إِيَّاكَ بِكَمَالِهِ هُوَ الضَّمِيرُ.
٣. وَذَهَبَ الْبَصْرِيُّونَ إِلَى أَنَّ "إِيَا" هِيَ الضَّمِيرُ وَالْكَافُ وَالْهَاءُ وَالْيَاءُ حُرُوفٌ لَا مَوْضِعَ لَهَا مِّنَ الْإِعْرَابِ.

فَيَرَى أَبُو الْبَرَكَاتِ ابْنَ الْأَنْبَارِيِّ أَنَّ "إِيَّاكَ" بِكَمَالِهِ هُوَ الضَّمِيرُ بَعْدَهُ جِسْمًا وَاحِدًا، وَيُقَارَنُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الضَّمِيرِ "أَنْتَ" إِذْ قَالَ: ((...بَلْ فِيهَا إِبْهَامٌ تُبَيِّنُهُ هَذِهِ الْحُرُوفُ كَالْتَاءِ فِي أَنْتَ فَإِنَّ الضَّمِيرَ هُوَ "أَنْ" وَهُوَ مُبْهَمٌ وَالتَّاءُ تُبَيِّنُهُ فَإِنَّ كَانَتْ مَفْتُوحَةً دَلَّتْ عَلَى أَنَّهُ ضَمِيرُ الْمُدَّكَّرِ وَإِنْ كَانَتْ مَكْسُورَةً دَلَّتْ عَلَى أَنَّهُ ضَمِيرُ الْمُؤَنَّثِ فَكَذَلِكَ هَاهُنَا جُعِلَتْ هَذِهِ الْأَحْرُفُ مَبَيِّنَةً لِذَلِكَ الْإِبْهَامِ مَعَ كَوْنِهِ مَعْرِفَةً لَا نَكِرَةً وَكَمَا لَا يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ أَنْ مُضَافٌ إِلَى التَّاءِ فَكَذَلِكَ لَا يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ: إِنَّ إِيَّا مُضَافٌ إِلَى الْكَافِ وَالْهَاءِ وَالْيَاءِ وَإِذَا حَصَلَتِ الْفَائِدَةُ بِهَذِهِ الْأَحْرُفِ لَا عَلَى جِهَةِ الْإِضَافَةِ وَلَهَا نَظِيرٌ فِي كَلَامِهِمْ كَمَا كَانَ أَوْلَى مِنْ جَعْلِ الضَّمِيرِ مُضَافًا إِلَيْهَا وَلَا نَظِيرَ لَهُ فِي كَلَامِهِمْ))<sup>(٤٦)</sup> وَلَكِنَّهُ لَمْ يَسْتَقِرَّ عَلَى هَذَا الْمَذْهَبِ إِذْ إِنَّهُ رَجَعَ عَنْهُ فِي كِتَابِهِ "الْبَيَان" إِذْ قَالَ: ((فَدَهَبَ الْمُحَقِّقُونَ إِلَى أَنَّهُ ضَمِيرٌ مَنْصُوبٌ مُنْفَصِلٌ...، وَالْكَافُ لِلْخِطَابِ، وَلَا مَوْضِعَ لَهَا مِنَ الْإِعْرَابِ...، وَذَهَبَ آخَرُونَ إِلَى أَنَّهُ (إِيَّاكَ) بِكَمَالِهِ الضَّمِيرُ، وَالَّذِي أَخْتَارَهُ الْأَوَّلُ))<sup>(٤٧)</sup>.

وَيَبْحَثُ النَّحَاةُ دَائِمًا عَنْ تَوْجِيهِ يُلَائِمُ مَذْهَبَهُمْ كَمَا فَعَلَ مَكِّي الْقَيْسِيُّ (ت ٤٣٧) إِذْ قَالَ: ((وَالْكَافُ لِلْخِطَابِ لَا مَوْضِعَ لَهَا مِنَ الْإِعْرَابِ ؛ لِأَنَّهَا لَا تَخْلُو أَنْ تَكُونَ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ أَوْ نَصْبٍ أَوْ خَفْضٍ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ لِأَنَّهُ لَا رَافِعَ قَبْلَهَا وَلَيْسَتْ الْكَافُ مِنْ عِلْمَاتِ الْمُضْمَرِ الْمَرْفُوعِ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ إِذْ لَا عَامِلَ قَبْلَهَا يَنْصِبُهَا، وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ فِي مَوْضِعِ خَفْضٍ لِأَنَّ مَا قَبْلَهَا لَا يُضَافُ وَهُوَ الْمُبْهَمُ فَلَمَّا بَطَلَتْ الْوُجُوهُ الثَّلَاثَةُ عَلِمَ أَنَّهَا لِلْخِطَابِ لَا مَوْضِعَ لَهَا مِنَ الْإِعْرَابِ))<sup>(٤٨)</sup>.

وَأِلَى هَذَا ذَهَبَ الرَّمَحْشَرِيُّ (ت ٥٣٨ هـ)<sup>(٤٩)</sup>، وَالْمُرَادِيُّ<sup>(٥٠)</sup>، وَبِهِ قَالَ ابْنُ هِشَامٍ أَيْضًا إِذْ قَالَ: ((حَرْفٌ مَعْنَى لَا مَحَلَّ لَهُ وَمَعْنَاهُ الْخِطَابُ، وَهِيَ الْأَلْحَقَّةُ لِاسْمِ الْإِشَارَةِ نَحْوُ: ذَلِكَ وَتِلْكَ وَالضَّمِيرِ الْمُنْفَصِلِ الْمَنْصُوبِ فِي قَوْلِهِمْ: إِيَّاكَ وَإِيَّاكُمَا وَنَحْوَهُمَا هَذَا هُوَ الصَّحِيحُ وَبَعْضُ أَسْمَاءِ الْأَفْعَالِ نَحْوُ: حَيْهَلْكَ وَرُؤَيْدُكَ وَالتَّجَاءُكَ وَلَا رَأَيْتَ بِمَعْنَى أَخْبَرَنِي نَحْوُ ﴿أَرَأَيْتَكَ هَذَا الَّذِي كَرَّمْتَ عَلَيَّ﴾<sup>(٥١)</sup>، فَالتَّاءُ فَاعِلٌ وَالْكَافُ حَرْفُ خِطَابٍ، هَذَا هُوَ الصَّحِيحُ وَهُوَ قَوْلُ سَبْيُوهِ وَعَكْسَ ذَلِكَ الْفَرَاءُ فَقَالَ: التَّاءُ حَرْفُ خِطَابٍ وَالْكَافُ فَاعِلٌ لِكُونِهَا الْمُطَابِقَةَ لِلْمُسْتَدِ إِلَيْهِ وَيَرُدُّهُ صِحَّةُ الْاسْتِغْنَاءِ عَنِ الْكَافِ وَأَنَّهَا لَا تَفْعُ قَطُّ مَرْفُوعَةً وَقَالَ الْكِسَائِيُّ التَّاءُ فَاعِلٌ وَالْكَافُ مَفْعُولٌ وَيَلْزَمُهُ أَنْ يَصِحَّ الْاِقْتِصَارُ عَلَى الْمَنْصُوبِ فِي نَحْوِ أَرَأَيْتَكَ زَيْدًا مَا صَنَعَ لِأَنَّهُ الْمَفْعُولُ الثَّانِي



## الكلمات التي لا محل لها من الإعراب - دراسة نقدية -

د. خير الدين فتاح عيسى القاسمي

ولكنَّ الفائدة لا تثنى عنده<sup>(٥٢)</sup> فقد جمع مواطن كثيرة لاستعمال هذه الكاف على الرغم من تباين الموضوعات، ولا ضير في ذلك طالما أنه لا توجد تقييدات تمنع هذا الجمع، ولا ننسى أن الاعتماد على القرائن هو الذي حكم بحرفيته.

ومن طلب التيسير من المحدثين لا يذهب لا إلى مذهب البصريين، ولا إلى مذهب الكوفيين، وإنما يذهب إلى المذهب الذي يقول: بإعراب هذا الضمائر كاملة ضمير نصب منفصل من دون تجزئته على قسمين<sup>(٥٣)</sup>.

وهو ما يميل إليه البحث بقوة، لأن فيه اختصاراً لا يخل بالإعراب نظراً لوجود أمثالها من غير فصل، كما في ضمائر الرفع، نحو "أنت، وأنتم، وأنتم"، فتكون هذه الضمائر في إيّاك لها دلالات وظيفية مثلما أن هذه الحروف مع ضمائر الرفع على دلالات.

ونجد بعض النحاة يلحظون رأيك بمجموعة إياك وأخواتها في أن هذه الكاف لا محل لها من الإعراب إذ يقف كثير من النحاة عند هذا الضمير من ذلك ما ذكره ابن جني (ت ٣٩٢ هـ) إذ قال: ((وأما قولهم: رأيك زيدا ما صنع فإنما الكاف هنا أيضاً للخطاب بمنزلة ما تقدم ولا يجوز أن تكون اسماً، لأن زيدا هو المفعول الأول وما صنع في موضع المفعول الثاني فالكاف إذن لا موضع لها من الإعراب، فإن قلت فهلاً جعلت الكاف هي المفعول الأول وزيدا هو المفعول الثاني فذلك غلط من قبل أن السؤال إنما هو عن زيد في صيغته ولست تسأل عن المخاطب ما صنع وأيضاً فلو كانت الكاف هي المفعول الأول وزيد هو المفعول الثاني لجاز أن تقتصر على زيد فتقول رأيك سر صناعة ١))<sup>(٥٤)</sup>، فالاعتماد على الدلالة هو السبب في منع المحل عن هذا الضمير.

كما ذهب إلى هذا الرأي الرازي (ت ٦٠٦ هـ) إذ قال: ((المسألة الأولى: قال الفراء للعرب في (أرأيت) لغتان: إحداهما: رؤيته العين، فإذا قلت للرجل رأيك كان المراد: أهل رأيك نفسك؟ ثم يثنى ويجمع. فنقول: رأيك كما رأيكم، والمعنى الثاني: أن تقول رأيك، وتريد: أحريري، وإذا أردت هذا المعنى تركت الشاء مفتوحة على كل حال تقول: رأيك رأيك كما رأيكم رأيك. إذا عرفت هذا فنقول: مذهب البصريين: أن الضمير الثاني وهو الكاف في قولك: رأيك لا محل له من الإعراب، والدليل قوله تعالى: { قال أريتك هذا الذي كرمت

عَلَيَّ} (٥٥) وَيُقَالُ أَيْضاً: رَأَيْتَكَ زَيْدًا مَا شَأْنُهُ، وَلَوْ جَعَلْتَ الْكَافَ مَحَلًّا لَكُنْتَ كَأَنَّكَ تَقُولُ: أَرَأَيْتَ نَفْسَكَ زَيْدًا مَا شَأْنُهُ، وَذَلِكَ كَلَامٌ فَاسِدٌ، فَثَبَّتَ أَنَّ الْكَافَ لَا مَحَلَّ لَهُ مِنَ الْإِعْرَابِ، بَلْ هُوَ حَرْفٌ لِأَجْلِ الْخَطَابِ، وَقَالَ الْفَرَّاءُ: لَوْ كَانَتْ الْكَافُ تَوْكِيدًا لَوَقَعَتْ التَّشْبِيهُ وَالْجَمْعُ عَلَى التَّاءِ، كَمَا يَقَعَانِ عَلَيْهَا عِنْدَ عَدَمِ الْكَافِ، فَلَمَّا فُتِحَتِ التَّاءُ فِي خِطَابِ الْجَمْعِ، وَوَقَعَتْ عَلَامَةُ الْجَمْعِ عَلَى الْكَافِ، دَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّ الْكَافَ غَيْرُ مَذْكُورٍ لِلتَّوْكِيدِ)) (٥٦).

كَمَا وَافَقَ الْبَيْضَاوِيُّ (ت ٦٨٥ هـ) عَلَى جَعَلِ هَذِهِ الْكَافِ حَرْفًا بِدَلِيلِ جَعْلِهِ لِلخِطَابِ، وَبُكُونِهِ لَا مَحَلَّ لَهُ، إِذْ قَالَ: (({ قَالَ أَرَأَيْتَكَ هَذَا الَّذِي كَرَّمْتَ عَلَيَّ } الْكَافُ لِتَأْكِيدِ الْخِطَابِ لَا مَحَلَّ لَهُ مِنَ الْإِعْرَابِ وَهَذَا مَفْعُولٌ أَوْ وَالَّذِي صِفْتُهُ وَالْمَفْعُولُ الثَّانِي مَحذُوفٌ لِذِلَّةِ صِلَتِهِ عَلَيْهِ وَالْمَعْنَى أَخْبِرْنِي عَنْ هَذَا الَّذِي كَرَّمْتَهُ عَلَيَّ)) (٥٧).

فَبَقِيَ هَذِهِ الْكَافُ حَرْفًا عِنْدَ هَوْلَاءِ النُّحَاةِ عَلَى الرَّغْمِ مِنْ اخْتِلَافِ السِّيَاقِ وَالْقِرَائِنِ، وَيَبْدُو أَنَّ لِهَذَا الضَّمِيرِ خُصُوصِيَّةً فِي اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ فَهُوَ يَتَّسَمُ بِعُمُومِ الاستِعْمَالِ وَلَهُ وَقَعٌ خَاصٌّ فِي الاتِّصَالِ بِحَيْثُ يُنَاسِبُ فِي الْمَجِيءِ تَرَكَيبِ كَثِيرَةٍ، وَأَسَالِبِ مُتَعَدِّدَةٍ، وَلَكِنَّ هَذَا لَا يَمْنَعُ مِنَ الْقَوْلِ: إِنَّ الدَّهَابَ إِلَى أَنَّهُ لَا مَحَلَّ لَهُ مَعَ جَمِيعِ هَذِهِ التَّرَاكِبِ لَمْ تَلَقَ تَرْجِيحًا مِنْ جَمِيعِ الْعُلَمَاءِ بَلِ الْعَكْسُ إِذْ نَجَّدَ الطَّاهِرُ بْنُ عَاشُورٍ يُدْفِقُ النَّظَرَ فِيهِ وَيَرَسُمُ مَعَالِمَهُ اعْتِمَادًا عَلَى زُؤِيَّةِ عُلَمَاءِ اللُّغَةِ الَّذِينَ يَجْعَلُونَ لِلُّغَةِ كِيَانَهَا وَطَبِيعَتَهَا الَّتِي لَا يُمَكِّنُ فَرَضَ الْقَوَاعِدِ الصَّنَاعِيَّةِ عَلَيْهَا مُطْلَقًا إِذْ قَالَ: ((... إِذْ يَجْعَلُونَهَا مُجَرَّدَ عَلَامَاتِ خِطَابٍ لَا مَحَلَّ لَهَا مِنَ الْإِعْرَابِ، وَذَلِكَ حِفَاطًا عَلَى مُتَعَارَفِ قَوَاعِدِ النَّحْوِ فِي الاستِعْمَالِ الْأَصْلِيِّ الْمُتَعَارَفِ مَعَ أَنَّ لِعَرَابِ الاستِعْمَالِ أَحْوَالًا خَاصَّةً لَا يَنْبَغِي غَضُّ النَّظَرِ عَنْهَا إِلَّا إِذَا قُصِدَ بَيَانُ أَصْلِ الْكَلَامِ أَوْ عَدَمُ التَّشْوِيشِ عَلَى الْمُتَعَلِّمِينَ. وَلَا يَخْفَى أَنَّ مَا ذَهَبُوا إِلَيْهِ هُوَ أَشَدُّ غَرَابَةً وَهُوَ الْجَمْعُ بَيْنَ عَلَامَتِي خِطَابٍ مُخْتَلَفَتَيْنِ فِي الصُّورَةِ وَمَرْجِعُهُمَا مُتَّحِدًا)) (٥٨).

وَبِمُنَاسَبَةِ ذِكْرِ الضَّمَائِرِ الَّتِي تَأْتِي لِاحْتِقَاقِهَا بِأَوَاخِرِ الْكَلِمَاتِ فَقَدْ وَجَدْتُ تَوْجِيهًا غَرِيبًا مِنْ بَعْضِ النُّحَاةِ إِذْ يَذْكُرُونَ أَنَّ " الْبَاءَ " فِي كَأَنِّي لَا مَحَلَّ لَهَا مِنَ الْإِعْرَابِ، كَمَا فِي إِيرَادِهِمْ: ((قَوْلُ الْحَرِيرِيِّ (ت ٥١٥ هـ) مِنْ قَصِيدَتِهِ الْفَرِيدَةِ مِنْ مَقَامَاتِهِ الْمُفِيدَةِ

كَأَنِّي بِكَ تَنْحَطُّ إِلَى الْجَهْدِ وَتَنْغَطُّ... وَقَدْ أَسْلَمَكَ الرَّهْطُ إِلَى أَضِيقٍ مِنْ سَمِّ (٥٩)

الكلمات التي لا محل لها من الإعراب - دراسة نقدية -

د. خير الدين فتاح عيسى القاسمي

وَقَدْ اِخْتَلَفَ التَّحْوِيُونَ فِي إِعْرَابِ الْبَاءِ فِي "كَانِي" عَلَى أَقْوَالٍ أَقْوَاهَا قَوْلُ أَبِي عَلِيٍّ الْفَارِسِيِّ: إِنَّ الْكَافَ فِي كَأَنَّكَ حَرْفٌ خِطَابٌ وَالْبَاءُ فِي كَأَنِّي حَرْفٌ تَكْلِيمٌ لَا مَحَلَّ لَهَا مِنَ الْإِعْرَابِ وَالْبَاءُ بَعْدَهُمَا زَائِدَةٌ وَالْمَجْرُورُ بِهَا مَحَلُّهُ النَّصْبُ عَلَى أَنَّهُ اسْمٌ كَانَ التَّقْرِيْبِيَّةَ وَالْجُمْلَةَ بَعْدَهَا خَبْرٌ... فَتَقُولُ فِي إِعْرَابِ الْبَيْتِ عَلَى قَوْلِ أَبِي عَلِيٍّ: الْبَاءُ فِي كَأَنِّي حَرْفٌ تَكْلِيمٌ لَا مَحَلَّ لَهَا مِنَ الْإِعْرَابِ))<sup>(٦٠)</sup>.

فَالْعِلَّةُ فِي مَنَعِ أَنْ يَكُونَ لِهَذَا الضَّمِيرِ الْأَلْحَقِ مَحَلًّا هُوَ خُرُوجُهُ عَلَى الْأَسْمِيَّةِ وَدُخُولُهُ فِي الْحَرْفِيَّةِ، وَقَدْ اِخْتَلَفَتْ الْعِلَّةُ فِي الْمَسْأَلَةِ نَفْسَهَا عِنْدَ ابْنِ هِشَامٍ إِذْ قَالَ ((وَقَدْ اِخْتَلَفَ فِي إِعْرَابِ ذَلِكَ فَقَالَ الْفَارِسِيُّ الْكَافُ حَرْفٌ خِطَابٌ وَالْبَاءُ زَائِدَةٌ فِي اسْمٍ كَانَ وَقَالَ بَعْضُهُمُ الْكَافُ اسْمٌ كَانَ وَفِي الْمِثَالِ الْأَوَّلِ حَذْفُ مُضَافٍ أَيْ كَانَ زَمَانًا مُقْبِلًا بِالشَّتَاءِ وَلَا حَذْفَ فِي كَأَنَّكَ بِالذَّنْيَا لَمْ تَكُنْ بَلْ الْجُمْلَةُ الْفِعْلِيَّةُ خَبْرٌ وَالْبَاءُ بِمَعْنَى فِي وَهِيَ مُتَعَلِّقَةٌ بِتَكُنْ وَقَاعِلٌ تَكُنْ ضَمِيرُ الْمُخَاطَبِ، وَقَالَ ابْنُ عَصْفُورٍ الْكَافُ وَالْبَاءُ فِي كَأَنَّكَ وَكَأَنِّي زَائِدَتَانِ كَأَفْتَانِ لِكَانَ عَنِ الْعَمَلِ كَمَا تَكُفُّهَا مَا وَالْبَاءُ زَائِدَةٌ فِي الْمُبْتَدَأِ وَقَالَ ابْنُ عَمْرُونَ الْمُتَّصِلُ بِـ كَانَ اسْمُهَا وَالظَّرْفُ خَبْرُهَا وَالْجُمْلَةُ بَعْدَهُ حَالٌ بِدَلِيلِ قَوْلِهِمْ كَأَنَّكَ بِالشَّمْسِ وَقَدْ طَلَعَتْ بِالْوَاوِ))<sup>(٦١)</sup> إِذْ حَكَّمَ بِأَنَّ سَبَبَ عَدَمِ وُجُودِ مَحَلٍّ لِهَذَا الضَّمِيرِ هُوَ الزِّيَادَةُ، وَالْمَشْهُورُ أَنَّ الْبَاءَ إِذَا دَخَلَتْ عَلَى إِنْ وَأَخْوَاتِهَا تُعْرَبُ فِي مَحَلِّ نَصْبِ اسْمٍ إِنْ، وَلَكِنَّ قِسْمًا مِنَ النَّحَاةِ حَكَّمُوا عَلَى هَذِهِ الْبَاءِ بِالْحَرْفِيَّةِ، وَهُوَ أَمْرٌ مُخَالَفٌ لِمَا تَعَارَفَ مِنْ قَوَاعِدِ التَّحْوِ وَلَكِنَّ ذَهَابَ أَبِي عَلِيٍّ الْفَارِسِيِّ وَابْنِ عَصْفُورٍ إِلَيْهِ يَتْرُكُ مَجَالًا لِلْقَوْلِ: بِأَنَّ لِهَذَا التَّرْكِيبِ دَلَالَتَهُ الَّتِي تَخْتَلِفُ عَنِ التَّرَاكِيْبِ الْأُخْرَى بِجَوَازِهِمْ جَعَلَ هَذَا الضَّمِيرَ حَرْفًا بَدَلًا مِنْ جَعَلِهِ اسْمًا.

وَمَا يَبْدُو وَاضِحًا عَلَى هَذِهِ الضَّمَائِرِ أَنَّهَا أَتَتْ مَعَ الْاسْمِ وَهُوَ إِيَّاكَ وَأَخْوَاتِهَا وَمَعَ الْفِعْلِ وَهُوَ رَأَيْتُ وَمَعَ الْحَرْفِ وَهُوَ كَانَ، وَمَعَ ذَلِكَ بَقِيَ حَرْفًا لَا مَحَلَّ لَهُ مِنَ الْإِعْرَابِ وَمِثْلُ هَذِهِ الْأُمُورِ تَأْتِي بَعْدَ الْإِنْتِهَاءِ فِي الْحَدِيثِ عَنِ الْقَوَاعِدِ النَّحْوِيَّةِ: لِأَنَّ فِي مِثْلِ هَذَا الْجَمْعِ يُعَدُّ ضَرْبًا وَخُرُوجًا عَلَى جَمِيعِ مَا اتَّفَقَ عَلَيْهِ مِنْ قَبْلِ التَّحْوِيِينَ.

رابعاً: مهمما:

وَأَجَهَ النَّحَاةُ فِي أَثْنَاءِ وَضْعِهِمُ النَّحْوَ الْعَرَبِيَّ أَلْفَاظًا لَمْ يَكُنْ مِنَ الْمُمَكِّنِ وَضَعُهَا ضَمِنَ مَجْمُوعَةً مُحَدَّدَةً مِنْ مَجْمُوعَةِ الْأَسْمَاءِ أَوْ الْأَفْعَالِ أَوْ الْحُرُوفِ مِمَّا أَدَّى إِلَى الْاِخْتِلَافِ فِيهَا، وَالتَّأْوِيلِ فِي مَرَجِعَتَيْهَا، وَلِذَلِكَ وَقَعَ خِلَافٌ بَيْنَ النَّحَاةِ فِي مِثْلِ هَذِهِ الْأَلْفَاظِ مِنْ جِهَةِ أَلْفَاظِ مَحَلِّ مِنَ الْإِعْرَابِ أَمْ لَا؟، وَيَعُودُ السَّبَبُ فِي ذَلِكَ إِلَى التَّحْوِيلِ فِي الْحُكْمِ بَيْنَ الْأَسْمِيَّةِ وَالْحَرْفِيَّةِ، فَالاسْمُ لَهُ مَحَلٌّ وَالْحَرْفُ لَيْسَ لَهُ مِنَ الْإِعْرَابِ، وَبَيْنَ هَذَا وَذَلِكَ تَبَدُّلٌ اجْتِهَادَاتُ النَّحَاةِ وَالْاِحْتِكَامُ إِلَى الْأَدِلَّةِ الَّتِي يُقَدِّمُهَا كُلُّ طَرْفٍ.

وَتُعَدُّ كَلِمَةُ "مَهْمَا" مِنْ هَذِهِ الْأَلْفَاظِ الَّتِي اِخْتَلَفَ النَّحَاةُ فِيهَا فِي إِثْبَاتِ الْمَحَلِّ الْإِعْرَابِيِّ لَهَا أَوْ نَفْيِهَا، مِنْ ذَلِكَ مَا ذَكَرَهُ الْمُبَرِّدُ (ت ٢٨٥ هـ) أَنَّ "مَهْمَا" حَرْفٌ، إِذْ قَالَ: ((وَمِنْ حُرُوفِ الْمُجَازَاةِ مَهْمَا. وَإِنَّمَا أَخْرَجْنَا ذِكْرَهَا؛ لِأَنَّ الْخَلِيلَ زَعَمَ أَنَّهَا "مَا" مُكْرَّرَةٌ، وَأُبْدَلَتْ مِنَ الْأَلْفِ الْهَاءِ، وَمَا الثَّانِيَةُ زَائِدَةٌ عَلَى مَا الْأُولَى؛ كَمَا تَقُولُ: أَيْنَ وَأَيْنَمَا، وَمَتَى وَمَتَى مَا، وَإِنِّ وَإِمَّا،))<sup>(٦٢)</sup>.

فِي حِينٍ يَذْهَبُ الْعُكْبَرِيُّ (ت ٦١٦ هـ) إِلَى أَنَّ مَهْمَا اسْمٌ إِذْ قَالَ: ((وَيُدُلُّ عَلَى أَنَّ مَهْمَا اسْمٌ أَوْ فِيهَا اسْمٌ عَوْدُ الضَّمِيرِ إِلَيْهَا فِي مِثْلِ قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ﴾<sup>(٦٣)</sup>)).<sup>(٦٤)</sup>.

وَيَقِفُ الْمُرَادِيُّ عِنْدَ الْخِلَافِ عَلَى هَذِهِ الْكَلِمَةِ إِذْ قَالَ: ((الْمَشْهُورُ أَنَّهَا اسْمٌ مِنْ أَسْمَاءِ الشَّرْطِ، مُجَرَّدٌ عَنِ الظَّرْفِيَّةِ، مِثْلَ مَنْ... وَقَالَ الرَّمَحْسَرِيُّ فِي الْكَشَافِ: وَهَذِهِ الْكَلِمَةُ فِي عِدَادِ الْكَلِمَاتِ، الَّتِي يُحَرِّفُهَا مَنْ لَا يَدُلُّ فِي عِلْمِ الْعَرَبِيَّةِ، فَيَضَعُهَا فِي غَيْرِ مَوْضِعِهَا، وَيَحْسَبُ مَهْمَا بِمَعْنَى مَتَى مَا، وَيَقُولُ: مَهْمَا جِئْتَنِي أُعْطَيْتَكَ. وَهَذَا مِنْ وَضْعِهِ، وَلَيْسَ مِنْ كَلَامٍ وَاضِعِ الْعَرَبِيَّةِ فِي شَيْءٍ ثُمَّ يَذْهَبُ فَيُفَسِّرُ "مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ، مِنْ آيَةٍ" بِمَعْنَى الْوَقْتِ، فَيَلْحَدُ فِي آيَاتِ اللَّهِ، وَهُوَ لَا يَشْعُرُ، وَهَذَا وَأَمثَالُهُ مِمَّا يُوجِبُ الْجُشُوءَ بَيْنَ يَدَيِ النَّاطِرِ فِي كِتَابِ سَيَبَوِيهِ الْكَشَافِ<sup>(٦٥)</sup>... وَزَعَمَ السُّهَيْلِيُّ أَنَّ مَهْمَا قَدْ تَخْرُجُ عَنِ الْأَسْمِيَّةِ، وَتَكُونُ حَرْفًا إِذَا لَمْ يَعُدَّ عَلَيْهَا مِنْ الْجُمْلَةِ ضَمِيرٍ، كَقَوْلِ زُهَيْرٍ:

وَمَهْمَا تَكُنْ عِنْدَ امْرِئٍ، مِنْ خَلِيقَةٍ... وَإِنْ خَالَهَا تَخْفَى عَلَى النَّاسِ، تُعَلِّمُ<sup>(٦٦)</sup>

وَهُوَ قَوْلٌ غَرِيبٌ. وَقَدْ حُكِيَ عَنْ بَعْضِهِمْ، أَنَّهَا تَكُونُ حَرْفًا، بِمَعْنَى إِنْ. وَلِذَلِكَ ذَكَرْتُهَا فِي هَذَا الْمَوْضِعِ<sup>(٦٧)</sup>).

الكلمات التي لا محل لها من الإعراب - دراسة نقدية -

د. خير الدين فتاح عيسى القاسمي

وَقَالَ السَّمِينُ (ت ٧٥٦هـ): ((وَهِيَ اسْمٌ لَا حَرْفٌ، بِدَلِيلِ عَوْدِ الضَّمِيرِ عَلَيْهَا، وَلَا يَعُودُ الضَّمِيرُ عَلَى حَرْفٍ، كَقَوْلِهِ: مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ، فَالِهَاءُ فِي بِهِ تَعُودُ عَلَى مَهْمَا، وَشَدَّ السُّهَيْلِيُّ فَرَعَمَ أَنَّهَا قَدْ تَأْتِي حَرْفًا))<sup>(٦٨)</sup>.

وَتَضِيحُ الْمَسْأَلَةُ عِنْدَ ابْنِ هِشَامٍ وَلَا سِيَّامًا فِي مَعْنَى اللَّيْبِ كَمَا سَيَأْتِي، لِيُؤَكِّدَ عُقْمَ الْهُوَّةِ وَالتَّبَايُنِ فِي آرَاءِ التُّحَاةِ فِي هَذِهِ الْكَلِمَةِ إِذْ قَالَ: ((وَأَمَّا مَهْمَا فَرَعَمَ الْجُمْهُورُ أَنَّهَا اسْمٌ بِدَلِيلِ قَوْلِهِ تَعَالَى مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ فَالِهَاءُ مِنْ بِهِ عَائِدَةٌ عَلَيْهَا وَالضَّمِيرُ لَا يَعُودُ إِلَّا عَلَى الْأَسْمَاءِ وَرَعَمَ السُّهَيْلِيُّ وَابْنُ يَسْعُونَ أَنَّهَا حَرْفٌ وَاسْتَدَلَّ عَلَى ذَلِكَ بِقَوْلِ زُهَيْرٍ...))<sup>(٦٩)</sup> وَهُوَ لَمْ يَقُلْ: وَرَعَمَ إِلَّا لِيَكُونَ أَنَّ هَذِهِ الْكَلِمَةَ لَيْسَتْ مُسَلَّمَةً فِيهَا الْأَسْمِيَّةُ بِنَحْوِ صَرِيحٍ، لِأَنَّ الرَّعَمَ فِي الْأَصْطِلَاحِ: ((هُوَ الْقَوْلُ بِلَا دَلِيلٍ))<sup>(٧٠)</sup>.

إِلَّا أَنَّهُ مَالَ فِي الْمَعْنَى إِلَى الرَّأْيِ الَّذِي يَقُولُ بِاسْمِيَّتِهَا إِذْ قَالَ: ((اسْمٌ لِعَوْدِ الضَّمِيرِ إِلَيْهَا فِي مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ)) وَقَالَ الرَّمَحْشَرِيُّ وَغَيْرُهُ عَادَ عَلَيْهَا ضَمِيرٌ بِهِ وَضَمِيرٌ (بِهَا) حَمَلًا عَلَى اللَّفْظِ وَعَلَى الْمَعْنَى، وَرَعَمَ السُّهَيْلِيُّ أَنَّهَا تَأْتِي حَرْفًا بِدَلِيلِ قَوْلِ زُهَيْرٍ: وَمَهْمَا تَكُنْ عِنْدَ امْرِئٍ، مِنْ خَلِيقَةٍ... وَإِنْ خَالَهَا تُخْفَى عَلَى النَّاسِ، تُعَلَّمُ قَالَ فَهِيَ هُنَا حَرْفٌ بِمَنْزِلَةِ إِنْ بِدَلِيلِ أَنَّهَا لَا مَحَلَّ لَهَا وَتَبَعَهُ ابْنُ يَسْعُونَ وَاسْتَدَلَّ بِقَوْلِهِ قَدْ أَوْبَيْتُ كُلَّ مَاءٍ فَهِيَ صَاوِيَةٌ... مَهْمَا تُصَبُّ أَفْقًا مِنْ بَارِقٍ تُشْمُ.<sup>(٧١)</sup>

قَالَ إِذْ لَا تَكُونُ مُبْتَدَأً لِعَدَمِ الرَّابِطِ مِنَ الْخَبَرِ وَهُوَ فِعْلُ الشَّرْطِ وَلَا مَفْعُولًا لِاسْتِيفَاءِ فِعْلِ الشَّرْطِ مَفْعُولُهُ وَلَا سَبِيلَ إِلَى غَيْرِهِمَا فَتَعَيَّنَ أَنَّهَا لَا مَوْضِعَ لَهَا، وَالْجَوَابُ أَنَّهَا فِي الْأَوَّلِ إِمَّا خَبْرٌ تَكُنْ وَخَلِيقَةٍ اسْمُهَا وَمِنْ زَائِدَةٍ، لِأَنَّ الشَّرْطَ غَيْرُ مُوجِبٍ عِنْدَ أَبِي عَلِيٍّ وَإِمَّا مُبْتَدَأً وَاسْمٌ تَكُنْ ضَمِيرٌ رَاجِعٌ إِلَيْهَا))<sup>(٧٢)</sup>.

وَلَوْ أَمَعْنَا النَّظَرَ لَوَجَدْنَا أَنَّ الرَّأْيَيْنِ يُمَكِّنُ قَبُولَهُمَا لِجَوَازِهِمَا فِي الشَّرْعِ النَّحْوِيِّ وَلَا سَبِيلَ إِلَى رَفْضِهِمَا رَفْضًا قَاطِعًا، وَلَكِنْ رَبَّمَا يَتَّفِقُ أَكْثَرُ الْقَوْمِ عَلَى أَحَدِ رَأْيِ جُمْهُورِ التُّحَاةِ الْقَائِلِ بِاسْمِيَّتِهِ نَظْرًا لِقُوَّةِ أدْلَتِهِمُ الَّتِي مِنْ أَهْمَتِهَا: عَوْدُ الضَّمِيرِ إِلَيْهِ أَوْ إِعْرَاضُهُ مُبْتَدَأً أَوْ خَبْرًا، بَيَدَ أَنَّ الطَّرْفَ الْآخَرَ لَمْ يَأْتِ بِهَذَا التَّعَارُضِ إِلَّا بَعْدَ اكْتِمَالِ عَنَاصِرِ التَّرْجِيحِ عِنْدَهُمْ بِحَرْفِيَّتِهِ، وَهُوَ كَوْنُهُ

شَبِيهًا بِ"إِنْ" وَتَقُومُ بِالْوُضُوفِ التَّحْوِيَّةِ نَفْسِهَا فَأَخَذَتْ مَنَزَلَتَهُ وَحُكْمَهُ فِي مَنَعِ الإِعْرَابِ عَنْهُ. وَمَا يَرَاهُ  
الْبَحْثُ أَنَّهُ لَيْسَ هُنَاكَ مُشْكَلَةٌ كَبِيرَةٌ إِذَا حُكِمَ بِاسْمِيَّتِهِ أَوْ بِحَرْفِيَّتِهِ نَظْرًا لِحَوَازِ الأَمْرَيْنِ والأَهْمُ مِنْ  
ذَلِكَ أَنَّ هَذَا الأِسْمَ لَيْسَ مِنَ الكَلِمَاتِ الوَاضِحَةِ فِي اللُّغَةِ العَرَبِيَّةِ وَوَضَعُهُ جُزْمًا فِي مَجْمُوعَةٍ  
وَاحِدَةٍ مِنَ أَقْسَامِ الكَلَامِ لَيْسَ مِمَّا تُوَافِقُ عَلَيْهِ طَبِيعَةُ اللُّغَةِ لِانْعِدَامِ الأَدَلَّةِ الصَّرِيحَةِ، وَإِذَا كَانَ  
وَاجِبًا أَنْ نَذْكُرَ ماهِيَّةَ هَذِهِ الكَلِمَةِ، وَحَتَّى نَخْرُجَ عَنِ لُزُومِ مَا لَا يَلَزِمُ، نَقُولُ: هُوَ أَقْرَبُ إِلَى  
الأِسْمِ، وَلَهُ مَحَلٌّ مِنَ الإِعْرَابِ كَمَا قَالَ بِهِ جُمْهُورُ النُّحَاةِ. رَحِمَهُمُ اللهُ!

### المَبْحَثُ الثَّانِي

#### الأَفْعَالُ، وَأَسْمَاءُ الأَفْعَالِ، وَالحُرُوفُ " الَّتِي لَا مَحَلَّ لَهَا مِنَ الإِعْرَابِ.

بَعْدَ أَنْ انْتَهَى الكَلَامُ عَلَى الأَسْمَاءِ الَّتِي لَا مَحَلَّ لَهَا مِنَ الإِعْرَابِ، يَسْعَى البَحْثُ إِلَى  
دِرَاسَةِ الأَفْعَالِ الَّتِي لَا مَحَلَّ لَهَا مِنَ الإِعْرَابِ، وَلَا سِيَّمَا الفِعْلُ المَاضِي والأَمْرُ، فَضَلًّا عَنِ أَسْمَاءِ  
الأَفْعَالِ الَّتِي صَرَّحَ جُمْهُورُ النُّحَاةِ أَنَّهَا لَا مَحَلَّ لَهَا مِنَ الإِعْرَابِ، وَكَذَلِكَ ذَكَرْنَا شَيْئًا مِنْ مَسَائِلِ  
الحُرُوفِ الَّتِي تَمَسُّ البَحْثَ.

وَيُشَارُ هُنَا إِلَى أَنَّ ابْنَ السَّرَّاجِ هُوَ مَنْ نَظَرَ بِنَحْوِ صَرِيحٍ إِلَى أَنَّ الكَلِمَاتِ الَّتِي لَا مَحَلَّ  
لَهَا تَأْتِي فِي الأَقْسَامِ الثَّلَاثَةِ " الأِسْمِ، وَالفِعْلِ، وَالحَرْفِ"، وَلَكِنْ تَحْتَ مُصْطَلَحِ الإِلْغَاءِ، إِذْ قَالَ:  
(إِنَّ الإِلْغَاءَ إِنَّمَا هُوَ أَنْ تَأْتِيَ الكَلِمَةُ لَا مَوْضِعَ لَهَا مِنَ الإِعْرَابِ إِنْ كَانَتْ مِمَّا تُعْرَبُ، وَأَنَّهَا مَتَى  
أُسْقِطَتْ مِنَ الكَلَامِ لَمْ يَخْتَلِ الكَلَامُ وَإِنَّمَا يَأْتِي مَا يُلْغَى مِنَ الكَلَامِ تَأْكِيدًا أَوْ تَبْيِينًا وَالجُمْلَ  
الَّتِي تَأْتِي مُؤَكَّدَةً مُلْغَاةً أَيْضًا وَقَدْ عَمِلَ بَعْضُهَا فِي بَعْضِ فَلَا مَوْضِعَ لَهَا مِنَ الإِعْرَابِ وَالَّتِي تُلْغَى  
تَنْقَسِمُ عَلَى أَرْبَعَةِ أَقْسَامٍ: اسْمٌ وَفِعْلٌ وَحَرْفٌ وَجُمْلَةٌ:

الأَوَّلُ: الأِسْمُ: وَذَلِكَ نَحْوُ: (هُوَ) إِذَا كَانَ الكَلَامُ فَضْلًا فَإِنَّهُ لَا مَوْضِعَ لَهُ مِنَ الإِعْرَابِ إِذْ لَوْ كَانَ  
لَهُ مَوْضِعٌ لَوَجِبَ أَنْ يَكُونَ لَهُ خَيْرٌ إِنْ كَانَ مُبْتَدَأً أَوْ يَكُونَ لَهُ مَبْتَدَأٌ إِنْ كَانَ هُوَ خَيْرًا...

## الكلمات التي لا محل لها من الإعراب - دراسة نقدية -

د. خير الدين فتاح عيسى القاسمي

الثاني الفعل: وَلَا يَجُوزُ عِنْدَنَا أَنْ يُلْغَى فِعْلٌ يَنْقُذُ مِنْكَ إِلَى غَيْرِكَ وَلَكِنَّ الْمُلْغَى نَحْوُ: (كَانَ) فِي قَوْلِكَ: (مَا كَانَ أَحْسَنَ زَيْدًا) الْكَلَامُ مَا أَحْسَنَ زَيْدًا وَ (كَانَ) إِنَّمَا جِيءَ بِهَا لِتَبَيُّنِ أَنَّ ذَلِكَ كَانَ فِيمَا مَضَى.

الثالث: الحرف: وَذَلِكَ نَحْوُ: "مَا" فِي قَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿فِيمَا نَقَضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ﴾<sup>(٧٣)</sup> لَوْ كَانَ (لَمَّا) مَوْضِعٌ مِنَ الْإِعْرَابِ مَا عَمِلَتِ الْبَاءُ فِي (نَقَضِهِمْ) وَإِنَّمَا جِيءَ بِهَا زَائِدَةً لِلتَّأْكِيدِ... وَكَذَلِكَ (مَا) إِذَا كَانَتْ كَافَّةً فَلَا مَوْضِعَ لَهَا مِنَ الْإِعْرَابِ فِي نَحْوِ قَوْلِكَ: (إِنَّمَا زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ) كَقَوْلِكَ (مَا) (إِنَّ) عَنِ الْإِعْرَابِ كَمَا مَنَعَتْ إِنْ (مَا) مِنَ الْإِعْرَابِ<sup>(٧٤)</sup>.

فَوَاضِحٌ أَنَّهُ قَصَرَ مَسْأَلَةَ عَدَمِيَّةِ الْمَحَلِّ عَلَى الْإِلْغَاءِ، فَأَيُّ شَيْءٍ عِنْدَهُ جَازٍ الْغَاوَةُ لَا مَحَلَّ لَهُ، وَهَذَا الْكَلَامُ لَا يَسْتَوْعِبُ كُلَّ الْكَلِمَاتِ الَّتِي أَرَادَتْهُ هَذِهِ الدِّرَاسَةُ لِأَنَّ هُنَاكَ مِنَ الْكَلِمَاتِ مَا لَا يَجُوزُ الْغَاوُهَا وَمَعَ ذَلِكَ لَا مَحَلَّ لَهَا مِنَ الْإِعْرَابِ مِثْلُ الْفِعْلِ الْمَاضِي، بِدَلِيلِ مَا ذَكَرَهُ بَعْدَ ذَلِكَ بِقَوْلِهِ: ((وَحَقُّ الْمُلْغَى عِنْدِي أَنْ لَا يَكُونَ عَامِلًا وَلَا مَعْمُولًا فِيهِ حَتَّى يُلْغَى مِنْ الْجَمِيعِ وَأَنْ يَكُونَ دُخُولُهُ كَخُرُوجِهِ لَا يُحْدِثُ مَعْنَى غَيْرَ التَّأْكِيدِ))<sup>(٧١)</sup>، لِأَنَّ الْفِعْلَ الْمَاضِي يَكُونُ عَامِلًا كَمَا هُوَ مُسَلَّمٌ بِهِ عِنْدَ النَّحَاةِ، وَيُخَالِفُ مَذْهَبَهُ مَذْهَبَ الْمُتَأَخِّرِينَ؛ لِأَنَّهُ رَاطَبٌ عَدَمَ الْمَحَلِّ بِالْإِلْغَاءِ

فِي حِينِ يَرَى الْمُتَأَخِّرُونَ أَنَّ عَدَمَ الْمَحَلِّ سَبَبُهُ عَدَمُ التَّأْثُرِ بِالْعَامِلِ، وَرَبَّمَا تَجْتَمِعُ الْعِلَّتَانِ فِي شَيْءٍ وَاحِدٍ كَمَا فِي ضَمِيرِ الْفَصْلِ وَاسْمِ الْإِشَارَةِ، وَتَنْفَرِدُ عَلَّةٌ وَاحِدَةً فِي مَوْضِعٍ وَاحِدٍ كَمَا فِي الْفِعْلِ الْمَاضِي.

وَأَمَّا الْمُحَدِّثُونَ فَإِنَّهُمْ لَمْ يَكْتَفُوا بِذِكْرِ الْكَلِمَاتِ الَّتِي قَدْ تَأْتِي مُلْغَاءً فِي التَّرْكِيبِ، بَلْ تَوَسَّعُوا لِأَجْلِ تَبْيِيرِ النَّحْوِ إِذْ ذَهَبَ الدُّكْتُورُ شَوْقِي ضَيْفٍ إِلَى تَرْكِ إِعْرَابِ مَا لَا يُفِيدُ نَطْقًا، نَحْوُ: تَرْكِ إِعْرَابِ "إِنْ" الْمُخَفَّفَةِ، وَلَا سَيِّمًا، وَمَا خَلَا، وَمَا عَدَا، وَمَا حَاشَا، وَكَمِ الْخَبَرِيَّةِ وَالْإِسْتِفْهَامِيَّةِ، وَأَدْوَاتِ الشَّرْطِ<sup>(٧٦)</sup>، وَلَا يَخْفَى أَنَّ فِي هَذِهِ الْكَلِمَاتِ أَسْمَاءً لَا يُمَكِّنُ تَرْكُهَا بِدُونِ ذِكْرِ الْمَحَلِّ الْإِعْرَابِيِّ نَحْوَ أَسْمَاءِ الشَّرْطِ، وَكَمِ الْخَبَرِيَّةِ أَمَّا الْكَلِمَاتُ الْآخَرَى فَتَنْتَفِقُ مَعَهُ فِي تَرْكِ الْإِعْرَابِ فِيهِ.

## الأفعال التي لا محل لها من الإعراب

لم يقف كثير من التحاة عند إعراب الفعل الماضي، وقد ثبت أن عدم الحديث بوجود محل لهذا الفعل دليل على عدم وجود محل له إذ إنه لا يوجد نحوياً لا قديماً ولا حديثاً حسب علمنا صرح بأن الفعل الماضي له محل، ولهذا لا نجد مشكلة كبيرة لإثبات ذلك، أما فعل الأمر ففيه خلاف بين البصريين والكوفيين، وفي الفعلين تفصيلات أخرى سنسبط الكلام عليهما :

أولاً. الفعل الماضي الذي لا محل له من الإعراب:

إن أهم الأسباب الحقيقية التي تقف وراء منع المحل للكلمات من الإعراب هي عدم التأثير بالعوامل، وجواز إسقاطها من التركيب بمعنى مجيئه فلغى بسبب الزيادة، والذي نراه أن هذا الفعل لم يكن له محل من الإعراب لعدم احتياجه إليه بخلاف الفعل المضارع والأسماء المعربة، فإنها مستمرة في الاحتياج إلى الإعراب، وربما لا نعاني كثيراً لإثبات عدم المحل الإعرابي للفعل الماضي لكونه مما لا يتأثر بالعوامل.

وتورد بعض النصوص التي تبين ذلك ومنها ما ذكره الزجاج إذ قال: ((... ومثله ﴿وَمِنْهُمْ أُمِّيُونَ﴾<sup>(٧٧)</sup>، فلا ضمير لقوله أميون في منهم ولا موضع له عنده، كما أنه لا موضع له ذهب من قولك: ذهب فلان، وإنما رفع الأخص بالظرف في نحو هذا؛ لأنه نظر إلى هذه الظروف فوجدتها تجري مجرى الفعل في مواضع، وهي أنها تحتل الضمير كما يحتملها الفعل))<sup>(٧٨)</sup>، فقد ذكر أن الفعل "ذهب" لا موضع له من الإعراب، ولا يقال: إن مراده الجملة الفعلية "ذهب فلان" بتامها، فيدخلها في إعراب الجملة، فنقول: بأنه خص الفعل بالذكر دون الفاعل واستخرجته من الجملة، فتعين أن يكون المراد الفعل وحده.

وكذلك ما ذكره الرضي إذ قال: ((فكذا اسم الفعل، كان له في الأصل محل من الإعراب فلما انتقل إلى معنى الفعلية، والفعل لا محل له من الأعراب في الأصل، لم يبق له محل من الإعراب))<sup>(٧٩)</sup> فالأصل أن الفعل لا محل له من الإعراب، وإنما قال: الأصل لأن الفعل قد يخرج عن هذا الأصل، وذلك عندما يأتي بعد أدوات الشرط فإنه يكون في محل جزم لوقوعه موقع الفعل المضارع، وهذه من دقائق هذه المسألة.



الكَلِمَاتُ الَّتِي لَا مَحَلَّ لَهَا مِنَ الإِعْرَابِ - دِرَاسَةٌ نَقْدِيَّةٌ -

د. خير الدين فتاح عيسى القاسمي

وَمِن ذَلِكَ قَوْلُهُ فِي أَثْنَاءِ حَدِيثِهِ عَنِ أَدْوَاتِ الشَّرْطِ وَالْأَفْعَالِ الدَّاخِلَةِ عَلَيْهَا إِذْ قَالَ:  
(وَإِنْ كَانَا مَاضِيَيْنِ فَهُمَا مَبْنِيَانِ فِي مَحَلِّ الْجَزْمِ، نَحْوُ: إِنْ ضَرَبْتَ ضَرَبْتُ) <sup>(٨٠)</sup>.

وَكَذَلِكَ قَوْلُ ابْنِ عَقِيلٍ (ت ٨٦٩ هـ) <sup>(٨١)</sup> فِي الْمَوْضُوعِ نَفْسِهِ: ((الْأَوَّلُ: أَنْ يَكُونَ  
الْفِعْلَانِ مَاضِيَيْنِ نَحْوُ: إِنْ قَامَ زَيْدٌ قَامَ عَمْرُو، وَيَكُونَانِ فِي مَحَلِّ جَزْمٍ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنْ  
أَخْسَنْتُمْ أَحْسَنْتُمْ لِأَنْفُسِكُمْ﴾ <sup>(٨٢)</sup>، وَهَذَا هُوَ الْمَوْضِعُ الْوَحِيدُ الَّذِي صَارَ فِيهِ لِلْفِعْلِ الْمَاضِي  
مَحَلٌّ مِنَ الإِعْرَابِ.

وَلِهَذَا إِذَا وَقَعَ بَعْدَ أَذَاةٍ نَصَبٍ، فَلَيْسَ لَهُ مَحَلٌّ أَيْضًا مِنْ ذَلِكَ مَا قَالَهُ الْخَضِرِيُّ بِأَنَّهَا:  
(لَا تَنْصِبُ مَحَلَّ الْمَاضِي اتِّفَاقًا؛ لِأَنَّهَا تُوصَلُ بِهِ، وَلَا تُؤَثِّرُ فِي مَعْنَاهُ شَيْئًا بِخِلَافِ إِنْ الشَّرْطِيَّةِ  
لَمَّا قَلْبَتْهُ مُسْتَقْبَلًا نَاسَبَ عَمَلُهَا فِي مَحَلِّهِ) <sup>(٨٣)</sup>

وَدَعَوْنَا نُسَلِّمُ أَنَّ اللُّغَةَ لَا تَفْرِضُ عَلَيْهَا قَوَانِينُ عَقْلِيَّةً، وَإِنَّمَا تُوصَفُ بِمَا هِيَ عَلَيْهَا مِنْ  
الِاسْتِقْرَاءِ، وَلِهَذَا لَمَّا وَقَعَ الْمَاضِي مَوْضِعَ الْمُضَارِعِ بَعْدَ أَدْوَاتِ الشَّرْطِ قَالُوا: إِنَّهُ فِي مَحَلِّ  
جَزْمٍ، وَلَا يَأْتِي الْفِعْلُ الْمَاضِي فِي غَيْرِ مَحَلِّ الْجَزْمِ؛ لِأَنَّ مَحَلَّ الرَّفْعِ وَالنَّصَبِ لَيْسَا مِنْ عَلَامَاتِهِ.  
أَمَّا الْمُحَدَّثُونَ فَكَانُوا عَلَى دَابِّ الْقُدَمَاءِ فِي الْقَوْلِ: بِأَنَّ الْفِعْلَ الْمَاضِي لَا مَحَلَّ لَهُ،  
وَكَانَ الشَّيْخُ مُحَمَّدٌ مُحْيِي الدِّينِ عَلَى رَأْسِهِمْ إِذْ ذَهَبَ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْأَحْيَانِ إِلَى إِعْرَابِ الْفِعْلِ  
الْمَاضِي بِأَنَّهُ: لَا مَحَلَّ لَهُ مِنَ الإِعْرَابِ مِنْ ذَلِكَ مَا أَعْرَبَهُ مِنَ الْفِيَّةِ ابْنُ مَالِكٍ:

مِن ذَاكَ ذُو إِنْ صُحِبَةَ أَبَانَا وَالْقَمُّ حَيْثُ الْمِيمُ مِنْهُ بَانَا

إِذْ قَالَ: ((... " بَانَا " فِعْلٌ مَاضٍ بِمَعْنَى انْفِصَالِ، مَبْنِي عَلَى الْفَتْحِ لَا مَحَلَّ لَهُ مِنْ  
الإِعْرَابِ، وَقَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ فِيهِ جَوَازًا تَقْدِيرُهُ هُوَ يَعُودُ إِلَى الْمِيمِ، وَأَلْفُهُ لِلِإِطْلَاقِ وَجُمْلَتُهُ فِي  
مَحَلِّ رَفْعٍ خَبَرٌ الْمُبْتَدَأِ الَّذِي هُوَ قَوْلُهُ: الْمِيمِ، وَجُمْلَتُهُ الْمُبْتَدَأُ وَخَبَرُهُ فِي مَحَلِّ جَرٍّ بِإِضَافَةٍ " حَيْثُ  
" إِلَيْهَا)) <sup>(٨٤)</sup>.

وَفِي إِعْرَابِهِ لِلْفِعْلِ مِنَ قَوْلِ الشَّاعِرِ:

فَإِمَّا كِرَامٍ مُوسِرُونَ لَقِيَتْهُمْ فَحَسِيٍّ مِنْ ذُو عِنْدَهُمْ مَا كَفَانِيَا <sup>(٨٥)</sup>.

إِذْ قَالَ: (( " لَقِيْتُهُمْ " لَقِيَ: فِعْلٌ مَاضٍ مَبْنِيٌّ عَلَى فَتْحِ مُقَدَّرٍ لَا مَحَلَّ لَهُ مِنَ الْإِعْرَابِ، وَالتَّاءُ ضَمِيرُ الْمُتَكَلِّمِ فَاعِلٌ لَقِيَ، مَبْنِيٌّ عَلَى الضَّمِّ فِي مَحَلِّ رَفْعٍ، وَضَمِيرُ الْعَائِلِينَ الْعَائِدِ إِلَى كِرَامٍ، مَفْعُولٌ بِهِ مَبْنِيٌّ عَلَى السُّكُونِ فِي مَحَلِّ نَصْبٍ))<sup>(٨٦)</sup>.

وَكذلكَ مَا ذَكَرَهُ فَرِيدُ الْبَيْدِقِ إِذْ قَالَ: (( يَكُونُ الْفِعْلُ الْمَاضِي وَالْفِعْلُ الْأَمْرُ غَيْرَ خَاصِعِينَ لِمَحَلِّ إِعْرَابِيٍّ، أَمَا هُمَا مَعَ فَاعِلِيهِمَا فَإِنَّهُمَا يَكُونَانِ جُمْلًا تَخَضَعُ لِمَبْحَثِ الْجُمْلِ الَّتِي لَهَا مَحَلٌّ وَالَّتِي لَيْسَ لَهَا مَحَلٌّ حَسَبَ السِّيَاقِ. وَسَيَتِمُّ التَّنَاوُلُ كَالآتِي: أ. الْفِعْلُ الْمَاضِي؛ مِثْلُ [قَرَأَ التَّلْمِيذُ الدَّرْسَ]، وَمِثْلُ [قَرَأْتُ الدَّرْسَ] قَرَأَ: فِعْلٌ مَاضِيٌّ مَبْنِيٌّ عَلَى الْفَتْحِ الظَّاهِرِ لَا مَحَلَّ لَهُ مِنَ الْإِعْرَابِ، مُلَاحَظَةُ: لَا تَحْتَلِفُ حَالَةُ الْفِعْلِ الْمَاضِيِّ مَعَ الضَّمَائِرِ عَنْهُ مَعَ الْاسْمِ الظَّاهِرِ، فَالْأَفْعَالِ (قَرَأْتُ - قَرَأْتُ - قَرَأْتُ - قَرَأْتُ - قَرَأُوا - قَرَأُوا - قَرَأُوا... إلخ) كُلُّهَا لَا مَحَلَّ لَهَا مِنَ الْإِعْرَابِ))<sup>(٨٧)</sup>.

وَنَحْنُ إِذْ نَتَّفِقُ مَعَهُ أَنَّ الْفِعْلَ مَعَ فَاعِلِهِ يَخَضَعَانِ لِمَبْحَثِ الْجُمْلِ إِلَّا أَنَّ الْمَسْأَلَةَ بِحَاجَةٍ إِلَى التَّفْصِيلِ، وَهُوَ تَأَخُّرُ الْفِعْلِ عَنِ الْفَاعِلِ، وَهِيَ أَيْضًا مِنْ دَقَائِقِ هَذَا الْبَحْثِ؛ لِأَنَّ هُنَاكَ خِلَافًا بَيْنَ الْمُدْرَسَتَيْنِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ فَالْبَصْرِيُّونَ يَرَوْنَ أَنَّ الْفِعْلَ إِذَا تَأَخَّرَ عَنِ الْفَاعِلِ فَإِنَّ الْجُمْلَةَ اسْمِيَّةٌ، وَمِمَّنْ أَشَارَ إِلَى هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ ابْنُ هِشَامٍ إِذْ قَالَ: ((وَأَجَازَ الْكُوفِيُّونَ وَجَهًا ثَالِثًا وَهُوَ أَنَّ يَكُونُ فَاعِلًا بِالْفِعْلِ الْمَذْكُورِ عَلَى التَّقْدِيمِ وَالتَّأخِيرِ مُسْتَدَلِّينَ عَلَى جَوَازِ ذَلِكَ بِنَحْوِ قَوْلِ الرِّبَابِ:

مَا لِلْجَمَالِ مَشِيهَا وَيُودَا      أَجْنَدَلًا يَحْمِلُنَ أُمَّ حَدِيدًا<sup>(٨٨)</sup>.

فِيْمَنْ رَفَعَ " مَشِيهَا " وَذَلِكَ عِنْدَ الْجَمَاعَةِ مُبْتَدَأٌ حُذِفَ خَبَرُهُ وَبَقِيَ مَعْمُولُ الْخَبَرِ أَي مَشِيهَا يَكُونُ وَيُودَا أَوْ يُوجَدُ وَيُودَا))<sup>(٨٩)</sup>.

وَيَذْهَبُ الدُّكْتُورُ الْمَخْزُومِيُّ إِلَى مُوَافَقَةِ الْكُوفِيِّينَ فِي هَذَا الْخِلَافِ، إِذْ قَالَ: ((فَإِنَّ تَقْسِيمَهُمُ الْجُمْلَةَ إِلَى اسْمِيَّةٍ وَفِعْلِيَّةٍ مَبْنِيٍّ عَلَى أُسَاسٍ لَفْظِيٍّ مَحْضٍ، وَلَمْ يَلْحَظُوا فِيهِ الْفَرْقَ بَيْنَ طَبِيعَتَيْنِ مُخْتَلِفَتَيْنِ، فَصَيَّقُوا مَجَالَ الْجُمْلِ الْفِعْلِيَّةِ حَتَّى قَصَرُوهَا عَلَى مَا تَقَدَّمَ فِيهَا الْفِعْلُ وَوَسَّعُوا مَجَالَ الْجُمْلِ الْاسْمِيَّةِ حَتَّى أَدْخَلُوا فِيهَا مَا لَيْسَ مِنْهَا مِنْ جُمْلِ فِعْلِيَّةٍ تَقَدَّمَ فِيهَا الْفَاعِلُ عَلَى الْفِعْلِ))<sup>(٩٠)</sup>.

وَهَذِهِ مَسْأَلَةٌ مَعْرُوفَةٌ عِنْدَ النُّحَاةِ وَلَكِنْ مَا نُرِيدُ الْوُصُولَ إِلَيْهِ هُنَا هُوَ مَا يَتَعَلَّقُ بِمَوْضُوعِنَا وَهُوَ إِعْرَابُ الْفِعْلِ إِذِ اللَّطِيفَةُ فِي هَذَا الْخِلَافِ أَنَّ الْفِعْلَ عَلَى مَذْهَبِ الْكُوفِيِّينَ لَا مَحَلَّ لَهُ سِوَا

## الكلمات التي لا محلّ لها من الإعراب - دراسة نقدية -

د. خير الدين فتاح عيسى القاسمي

تقدّم أم تأخّر لأنّهم يرون أنّ الفعل إذا تقدّم على الاسم أو تأخّر فالجملة فعلية، بخلاف ما ذهب إليه البصريون إذ يرون أنّ الفعل إذا تأخّر على الاسم فالجملة اسمية وحينئذ تكون الجملة من الفعل وفاعله المقدّر في محلّ رفع خبرٍ للمبتدأ ولها محلّ من الإعراب، ومثاله: زيد قام، وقام زيد، والفعل قام لا محلّ له عند الكوفيّين والبصريّين إذا كان مفرداً، والاختلاف أنّ "زيد قام عند البصريّين متضمّن فاعلاً وهما جملة أخرى، وعند الكوفيّين فعلٌ للفاعل المتقدّم.

ثانياً: فعل الأمر الذي لا محلّ له من الإعراب.

هناك خلاف بين البصريّين والكوفيّين في إعراب فعل الأمر، فالبصريّون قالوا: إنّ هذا الفعل مبنّي أي: لا محلّ له من الإعراب كما أكّده المحدثون، وذهب الكوفيّون إلى أنّ هذا الفعل مُعرّب بلام الجزم المحذوفة، وقد أورد هذا الخلاف السيوطيّ إذ قال: ((اختلف في فعل الأمر العاري من اللام وحرف المضارعة نحو: اضرب، على مذهبيّن: أحدهما: أنّه مبنّي، وعليه البصريّون.

الثاني: أنّه [ مُعرّب ] مجزومٌ بلامٍ محذوفة، وهو رأي الكوفيّين.

والخلاف في هذه المسألة مبنّي على الخلاف في... هل الإعراب أصل في الفعل كما هو أصل في الاسم أم لا ؟

فمذهب البصريّين: لا، وأنّ الأصل في الأفعال البناء، والمضارع إنّما أعرب لشيءه بالاسم، وفعل الأمر لم يشبه الاسم، فلا يُعرّب.

ومذهب الكوفيّين: نعم فهو مُعرّب على الأصل في الأفعال<sup>(٩١)</sup>.

وتدخل هذه المسألة الخلافية بما يمكن اصطلاحه الخلاف المُركّب، وهو الذي له تداعيل مع مسائلٍ خلافيةٍ أخرى ممّا يزيد في عمق الخلاف وصعوبته، والذي يكون بعكسه الخلاف البسيط، وهو الذي لا يخرج عنه إلى مسائلٍ أخرى.

وَيَذَكُرُ الدُّكْتُورُ عَصَامَ نُورِ الدِّينِ أَنَّ الكُوفِيِّينَ يَرَوْنَ أَنَّ الفِعْلَ نَوْعَانِ مَاضٍ وَمُضَارِعٍ، وَأَنَّ الأَمْرَ نَوْعٌ مِنَ المُضَارِعِ دَخَلَتْ عَلَيْهِ لَامُ الأَمْرِ فَجَزَمَتْهُ، ثُمَّ حُدِفَتْ فَتَبِعَتْهَا حُرُوفُ المُضَارِعَةِ. (٩٢).

وَمِنَ الأَمْثِلَةِ عَلَى حَدِيثِ النُّحَاةِ لِإِعْرَابِ فِعْلِ الأَمْرِ قَوْلُ أَبِي حَيَّانٍ الأَنْدَلُسِيِّ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: (( فَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ وَبَشِّرِ الَّذِينَ آمَنُوا )) (٩٣). وَأَجَارَ الزَّمخَشَرِيُّ وَأَبُو البَقَاءِ أَنَّ يَكُونُ قَوْلُهُ: وَبَشِّرْ، مَعطُوفاً عَلَى قَوْلِهِ: فَاتَّقُوا النَّارَ، لِيَكُونَ عَطْفٌ أَمْرٍ عَلَى أَمْرٍ. قَالَ الزَّمخَشَرِيُّ: كَمَا تَقُولُ يَا بَنِي تَمِيمٍ احذَرُوا عُقُوبَةَ مَا جَنَيْتُمْ، وَبَشِّرْ يَا فُلَانُ بَنِي أُسَدٍ بِإِحْسَانٍ إِلَيْهِمْ، وَهَذَا الَّذِي ذَهَبَا إِلَيْهِ خَطَأً لِأَنَّ قَوْلَهُ: فَاتَّقُوا جَوَابٌ لِلشَّرْطِ وَمَوْضِعُهُ جَزْمٌ، وَالْمَعطُوفُ عَلَى الجَوَابِ جَوَابٌ، وَلَا يُمَكِّنُ فِي قَوْلِهِ: وَبَشِّرْ أَنَّ يَكُونَ جَوَاباً لِأَنَّهُ أَمْرٌ بِالبِشَارَةِ مُطْلَقاً، لَا عَلَى تَقْدِيرِ إِنْ لَمْ تَفْعَلُوا، بَلْ أَمْرٌ أَنَّ يُبَشِّرَ الَّذِينَ آمَنُوا أَمراً لَيْسَ مُتَرْتَباً عَلَى شَيْءٍ قَبْلَهُ، وَلَيْسَ قَوْلُهُ: وَبَشِّرْ عَلَى إِعْرَابِهِ مِثْلَ مَا مَثَّلَ بِهِ مِنْ قَوْلِهِ: يَا بَنِي تَمِيمٍ ائْتِ، لِأَنَّ قَوْلَهُ: احذَرُوا لَا مَوْضِعَ لَهُ مِنَ الإِعْرَابِ، بِخِلَافِ قَوْلِهِ: فَاتَّقُوا. (٩٤).

وَمِنَ الأَمْثِلَةِ التَّطْبِيقِيَّةِ عِنْدَ المُحَدِّثِينَ إِعْرَابُ الشَّيْخِ مُحَمَّدِ مُجِيبِ الدِّينِ مِنَ أَلْفِيَّةِ ابْنِ مَالِكٍ: وَغَيْرَ مَا يَلِي وَغَيْرَ المُفْرَدِ لَا تَبْنَ وَأَنْصِبُهُ أَوْ الرَّفْعِ أَفْصِدِ (٩٥).

إِذْ قَالَ: وَأَنْصِبُهُ: الوَاوُ عَاطِفَةٌ، أَنْصَبْتُ: فِعْلٌ أَمْرٌ مَبْنِيٌّ عَلَى السُّكُونِ لَا مَحَلَّ لَهُ مِنَ الإِعْرَابِ، وَالفَاعِلُ ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ فِيهِ وَجُوباً تَقْدِيرُهُ أَنْتَ، وَالهَاءُ: مَفْعُولٌ بِهِ لِأَنْصَبْتُ (٩٦). وَكَذَلِكَ فِي قَوْلِهِ: وَقَدَّمَ الأَخْصَ فِي اتِّصَالِ وَقَدَّمَنْ مَا شِئْتَ فِي انْفِصَالِ (٩٧).

إِذْ قَالَ (( وَقَدَّمَ " الوَاوُ عَاطِفَةٌ، قَدَّمَ: فِعْلٌ أَمْرٌ مَبْنِيٌّ عَلَى السُّكُونِ لَا مَحَلَّ لَهُ مِنَ الإِعْرَابِ، وَحُرْكَ بِالكَسْرِ لِلتَّخْلِصِ مِنَ التَّقَاءِ السَّاكِنِينَ، وَقَاعَلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ فِيهِ وَجُوباً تَقْدِيرُهُ أَنْتَ " الأَخْصَ " مَفْعُولٌ بِهِ لِقَدَّمَ " فِي اتِّصَالِ " جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِقَدَّمَ )) (٩٨).

وَإِذَا أَخَذْنَا الجَانِبَ الوَصْفِيَّ فِي هَذِهِ المَسْأَلَةِ نَقُولُ: إِنَّ هَذَيْنِ الفِعْلَيْنِ لَا مَحَلَّ لَهُمَا مِنَ الإِعْرَابِ، وَهُمَا لَمْ يُعْرَبَا لِأَنَّ لِكُونِهِمَا مِنَ اسْتِثْنَاءِ النُّحَاةِ لَهُمَا مِنَ الإِعْرَابِ، بَلْ لِعَدَمِ احتِيَاجِهِمَا إِلَيْهِ، وَلِأَنَّ الإِعْرَابَ تَجَاوَزَهُمَا إِلَى الفِعْلِ المُضَارِعِ لِتَمَكُّنِهِ فِيهِ، أَمَا هَذَانِ الفِعْلَانِ فَتَقِيماً يُمَثِّلَانِ الطَّرْفَ المَبْنِيَّ مِنَ الأَفْعَالِ فِي النُّحُوِّ العَرَبِيِّ عَلَى أَنَّهُ لَنَا تَحْفُظٌ عَلَى مُصْطَلَحِ المَبْنِيِّ

## الكلمات التي لا محل لها من الإعراب - دراسة نقدية -

د. خير الدين فتاح عيسى القاسمي

لِكونِهِ جَاءَ مُشْتَرِكًا بَيْنَ الْأَسْمَاءِ وَالْأَفْعَالِ وَالْحُرُوفِ مِمَّا أَدخَلَ نَوْعًا مِنَ الْإِشْكَالِ فِي الدَّرْسِ النَّحْوِيِّ وَلَوْ كَانَ هُنَاكَ مُصْطَلِحٌ مُعَايِرٌ لِكُلِّ قِسْمٍ لَكَانَ هُنَاكَ تَحْدِيدٌ أَذْقُ فِي إِعْرَابِ هَذِهِ الْأَقْسَامِ مِنْ جَانِبِ الْبِنَاءِ، لِأَنَّنا نَقُولُ: اسْمٌ إِشَارَةٌ مَبْنِيٌّ، وَفِعْلٌ ماضٍ مَبْنِيٌّ، وَحَرْفٌ جَرٌّ مَبْنِيٌّ، وَلِأَنَّ حَرَكَاتِ الْبِنَاءِ لَيْسَتْ وَاحِدَةً، وَمُتَغَيِّرَةٌ فَإِنَّهَا أَحَدَتْ إِرْبَاكًا وَتَدَاخُلًا يَصْعُبُ اسْتِيعَابُهُ مِنَ الْوَهْلَةِ الْأُولَى.

وَيَذْهَبُ طَائِفَةٌ مِنَ النَّحْوِيِّينَ إِلَى تَمْيِيزِ مَعَانِي الْإِعْرَابِ بَيْنَ الْأَسْمَاءِ وَالْأَفْعَالِ نَحْوِ قَوْلِهِمْ: ((مَعَانِي الْإِعْرَابِ لَا تَعْرِضُ لِلْأَفْعَالِ بِحَالٍ، وَلَيْسَ صَحِيحًا أَنْ مَعَانِي الْإِعْرَابِ تُوَافِقُ مِنْ حَيْثُ الْأَسَاسِ مَعَانِي الْإِعْرَابِ فِي الْاسْمِ، لِأَنَّ مَعَانِي الْإِعْرَابِ فِي الْأَسْمَاءِ هِيَ الْإِسْنَادُ وَالْإِضَافَةُ وَالْمَفْعُولِيَّةُ، وَالْفِعْلُ لَا يَكُونُ مُسْنَدًا إِلَيْهِ، وَلَا مُضَافًا وَلَا مَفْعُولًا، فَلَيْسَ شَيْءٌ مِنْ مَعَانِي الْإِعْرَابِ فِي الْفِعْلِ يُوَافِقُ شَيْئًا مِنَ الْإِعْرَابِ فِي الْاسْمِ))<sup>(١٠٠)</sup>.

وَيَصِحُّ هَذَا الْكَلَامُ إِذَا أَخَذْنَا بِنَظَرِ الْجَدِّ التَّغْيِيرَاتِ الدَّلَالِيَّةِ حَصْرًا بِيَدِ أَنَّهُ مِنَ الْوَاضِحِ أَنَّ هُنَاكَ عِلَاقَاتٍ مُشْتَرِكَةً لَا يُمْكِنُ نَفْيُهَا مِنْ أَهْمَتِهَا التَّقْلُبَاتِ الْإِعْرَابِيَّةِ الْمُتَدَاخِلَةِ بَيْنَ الْأَفْعَالِ وَالْأَسْمَاءِ.

### ثالثًا: أسماء الأفعال التي لا محل لها من الإعراب.

تَمَّ الْوُقُوفُ عِنْدَ هَذِهِ الْكَلِمَاتِ فِي هَذَا الْمَقَامِ ؛ لِأَنَّنا نَرَى أَنَّهَا أَقْرَبُ إِلَى الْأَفْعَالِ مِنَ الْأَسْمَاءِ، وَمَا يُسَعِّفُنَا فِي هَذَا الْمَجَالِ الْمُصْطَلِحُ إِذْ إِنَّ اصْطِلَاحَهُمْ لِهَذِهِ الْكَلِمَاتِ بِأَسْمَاءِ الْأَفْعَالِ يُدَلِّلُ عَلَى قُرْبِهَا مِنْهَا، إِذْ لَوْ كَانَ الْمُصْطَلِحُ أَفْعَالًا الْأَسْمَاءِ لَكَانَ الشَّرْفُ لِلْأَسْمَاءِ دُونَ الْأَفْعَالِ، فَيَكُونُ لَازِمًا جَمْعُهَا مَعَ الْأَسْمَاءِ، وَلِهَذَا قَالَ ابْنُ يَعِيشَ: ((اعْلَمْ أَنَّ مَعْنَى قَوْلِ النَّحْوِيِّينَ أَسْمَاءَ الْأَفْعَالِ الْمُرَادُ بِهِ أَنَّهَا وَضِعَتْ لِتَدُلَّ عَلَى صِيغِ الْأَفْعَالِ كَمَا تَدُلُّ الْأَسْمَاءُ عَلَى مُسَمِّيَاتِهَا))<sup>(١٠٠)</sup>. ثُمَّ إِنَّ هُنَاكَ مِنَ النَّحَاةِ مَنْ وَضَعَ لَهَا اصْطِلَاحًا خَاصًّا بِهَا ذَكَرَ ذَلِكَ السُّيُوطِيُّ (ت ٩١١ هـ) إِذْ قَالَ: ((زَعَمَهَا ابْنُ صَابِرٍ قِسْمًا رَابِعًا زَائِدًا عَلَى أَقْسَامِ الْكَلِمَةِ الثَّلَاثَةِ سَمَاءُ " الْخَالِفَةُ " ))<sup>(١٠١)</sup>.

وَإِذَا تَمَّ الاتِّفَاقُ عَلَى هَذَا الكَلَامِ سَهَّلَ الحُكْمُ عَلَيْهَا بَعْدَمِيَّةَ المَحَلِّ نَظْرًا ؛ لِأَنَّ المَبْنِيَّ مِنَ الأَفْعَالِ لا مَحَلَّ لَهُ مِنَ الإِعْرَابِ، وَهَذِهِ الكَلِمَاتُ مَبْنِيَّةٌ، وَاشْتَرَكْتَ مَعَ الأَفْعَالِ فِي أَغْلَبِ صِفَاتِهَا فَجَارَ الحُكْمُ عَلَيْهَا عَلَى هَذَا النَظَرِ. وَلا نُرِيدُ أَنْ نَذْكَرَ تَفَاصِيلَ هَذِهِ الكَلِمَاتِ، وَلَكِنْ مَا نَطَّلُبُ مِنْ هَذِهِ الكَلِمَاتِ هُوَ تَقْرِيبُ الجَانِبِ الإِعْرَابِيِّ فِيهَا.

لَقَدْ ذَهَبَ الرِّضِيُّ مَذْهَبَ المُحَقِّقِينَ مِنَ النَحْوِيِّينَ فِي جَعْلِهِ لا مَحَلَّ لِأَسْمَاءِ الأَفْعَالِ مِنَ الإِعْرَابِ إِذْ قَالَ: ((اعْلَمْ أَنَّ بَعْضَهُمْ يَدْعِي أَنَّ أَسْمَاءَ الأَفْعَالِ مَرْفُوعَةٌ المَحَلِّ عَلَى أَنَّهَا مُبْتَدَأٌ لا خَبَرٌ لَهَا، كَمَا فِي: أَقَاتِمُ الرِّيدَانَ، وَلَيْسَ بِشَيْءٍ، لِأَنَّ مَعْنَى قَاتِمٍ، مَعْنَى الأِسْمِ وَإِنْ شَابَهُ الفِعْلُ، أَي: ذُو قِيَامٍ، فَيَصِحُّ أَنْ يَكُونَ مُبْتَدَأً، بِخِلَافِ اسْمِ الفِعْلِ، فَإِنَّهُ لا مَعْنَى لِلاِسْمِيَّةِ فِيهِ، وَلا اعْتِبَارَ بِاللَّفْظِ، فَإِنَّ فِي قَوْلِكَ: (تَسْمَعُ بِالمَعِيدِي) تَسْمَعُ مُبْتَدَأً، وَإِنْ كَانَ لَفْظُهُ فِعْلًا لِأَنَّ مَعْنَاهُ الأِسْمِ، فَاسْمُ الفِعْلِ، إِذَنْ، كَكَا فِ (ذَلِكَ)، وَكَالْفَصْلِ عِنْدَ مَنْ قَالَ إِنَّهُ حَرْفٌ، كَانَ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مَحَلٌّ مِنَ الإِعْرَابِ لِكُونِهِمَا اسْمَيْنِ فَلَمَّا انْتَقَلَا إِلَى مَعْنَى الحَرْفِيَّةِ، لَمْ يَبْقَ لَهُمَا ذَلِكَ، لِأَنَّ الحَرْفَ لا إِعْرَابَ لَهُ، فَكَذَا اسْمُ الفِعْلِ، كَانَ لَهُ فِي الأَصْلِ مَحَلٌّ مِنَ الإِعْرَابِ فَلَمَّا انْتَقَلَ إِلَى مَعْنَى الفِعْلِيَّةِ، وَالفِعْلُ لا مَحَلَّ لَهُ مِنَ الإِعْرَابِ فِي الأَصْلِ، لَمْ يَبْقَ لَهُ مَحَلٌّ)) (١٠٣).

وَيُوجِهُ مِنْ يَقُولُ: إِنَّ هَذِهِ الكَلِمَاتِ لا مَحَلَّ لَهَا، الكَافَ الَّتِي تَأْتِي مَعَ: رُوَيْدَكَ إِذْ يَرَى التُّحَاةَ أَنْ ((الكَافَ فِي رُوَيْدَكَ لا مَحَلَّ لَهَا... وَقد اِخْتَلَفُوا فِي هَذِهِ الكَافِ فَذَهَبَ قَوْمٌ إِلَى أَنَّهَا اسْمٌ مَوْضِعُهُ مِنَ الإِعْرَابِ رَفْعٌ، وَقَالَ آخَرُونَ: مَوْضِعُهَا نَصْبٌ، وَذَهَبَ سِبْيَوِيهِ إِلَى أَنَّهَا حَرْفٌ مُجَرَّدٌ مِنْ مَعْنَى الأِسْمِيَّةِ لِلخِطَابِ كَالكَافِ فِي ذَلِكَ وَأَوْلَيْكَ وَالتَّجَاءُكُ، وَالصَّحِيحُ مَذْهَبُ سِبْيَوِيهِ)) (١٠٤). بِمَعْنَى أَنَّ الخِلَافَ فِي هَذِهِ الكَلِمَةِ فِي جُزْأَيْهِ المَصْدَرِ وَالصَّمِيرِ، وَإِذَا سَلَّمْنَا بِأَنَّ الصَّمِيرَ لا مَحَلَّ لَهُ فَإِنَّهُ يَنْبَغِي أَنْ نُسَلِّمَ بِمَا قَالَهُ الرِّضِيُّ أَيْضًا وَهُوَ أَنَّ هَذِهِ ((المَصَادِرَ الصَّائِرَةَ أَسْمَاءَ أَفْعَالٍ، وَلا مَحَلَّ لَهَا كَتَبْتَكَ المَصَادِرَ لِقِيَامِهَا مَقَامَ مَا لا مَحَلَّ لَهُ)) (١٠٥). وَهُوَ مَا يُوصِلُنَا إِلَى قَاعِدَةٍ نَحْوِيَّةٍ وَتَوْجِيهِ نَحْوِيٍّ مِهْمٌ، وَهِيَ: "الَّذِي لا يُعْرَبُ كُلُّهُ، لا يُعْرَبُ جُزْؤُهُ".

وَتَلْعَبُ مَسْأَلَةُ التَّأثيرِ وَالتَّأثيرِ دوراً كَبيراً فِي هَذِهِ الكَلِمَاتِ، وَهَذَا الكَلَامُ يَسْرِي عَلَى جَمِيعِ أَسْمَاءِ الأَفْعَالِ المَنْقُولَةِ وَالمُرْتَجَلَةِ، وَقد أَشَارَ بَعْضُ المُحَدِّثِينَ إِلَى ذَلِكَ بِقَوْلِهِمْ: ((أَلا تَرَى أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: نَزَالَ كَانَ اسْمٌ فِعْلٍ مَبْنِيًّا عَلَى الكَسْرِ لا مَحَلَّ لَهُ مِنَ الإِعْرَابِ، وَكَانَ لَهُ

## الكلمات التي لا محل لها من الإعراب - دراسة نقدية -

د. خير الدين فتاح عيسى القاسمي

فَاعِلٌ هُوَ ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ فِيهِ وُجُوبًا تَقْدِيرُهُ أَنْتَ، وَهَذَا الْفَاعِلُ هُوَ الْمَعْمُولُ لِاسْمِ الْفِعْلِ، وَلَا يَكُونُ اسْمُ الْفِعْلِ أَبَدًا مُتَأَثِّرًا بِعَامِلٍ يَعْمَلُ فِيهِ، لَا فِي لَفْظِهِ وَلَا فِي مَحَلِّهِ)) (١٠٦).

وَكَذَلِكَ قَوْلُهُمْ: ((وَهُوَ الصَّحِيحُ الَّذِي رَجَحَهُ جُمْهُورُ عُلَمَاءِ النَّحْوِ أَنَّ: هِيَ هَاتِ اسْمُ فِعْلٍ مَاضٍ مَبْنِي عَلَى الْفَتْحِ لَا مَحَلَّ لَهُ مِنَ الْإِعْرَابِ، وَزَيْدٌ: فَاعِلٌ مَرْفُوعٌ بِالضَّمَّةِ)) (١٠٧).

وَبَعْدَ كُلِّ مَا تَقَدَّمَ فَإِنَّهُ مِنَ الْإِنْصَافِ الْقَوْلُ بِأَنَّ أَسْمَاءَ الْأَفْعَالِ كَلِمَاتٌ لَا مَحَلَّ لَهَا مِنَ الْإِعْرَابِ لِكُونِهَا أَخَذَتْ حُكْمَ الْأَفْعَالِ الْمَبْنِيَةِ الَّتِي لَا مَحَلَّ لَهَا مِنَ الْإِعْرَابِ، وَهُوَ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الدُّكْتُورُ مَهْدِي الْمَخْرُومِي حِينَ وَافَقَ عَلَى مَذْهَبِ الْكُوفِيِّينَ بِجَعْلِ أَسْمَاءِ الْأَفْعَالِ أَفْعَالًا حَقِيقِيَّةً إِذْ قَالَ: ((وَأَكْبَرُ الظَّنُّ أَنَّ الْكُوفِيِّينَ كَانُوا عَلَى حَقٍّ فِي عَدِّهَا أَفْعَالًا حَقِيقِيَّةً، لِأَنَّهَا أَفْعَالٌ فِي دَلَالَتِهَا وَاسْتِعْمَالَاتِهَا فَقَدْ يَلِيهَا الْفَاعِلُ فَيَرْتَفِعُ أَيَّ أَنَّهَا تَسْتَبِيدُ إِلَى الْفَاعِلِ إِسْنَادَ الْأَفْعَالِ إِلَيْهِ)) (١٠٨).

وَلَا يَصْطَدِمُ هَذَا الْكَلَامُ بِاسْمِ الْفِعْلِ الَّذِي يَقُومُ مَقَامَ الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ ؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ الْمُضَارِعَ قَدْ يُعْرَبُ، لِكُونِ أَنَّ أَسْمَاءَ الْأَفْعَالِ الَّتِي نَابَتْ مَنَابَ الْمُضَارِعِ لَيْسَتْ مُعْرَبَةً مِثْلَهُ بَلْ هِيَ مَبْنِيَّةٌ فَتُعَامَلُ مُعَامَلَةَ أَسْمَاءِ الْأَفْعَالِ الْمَاضِيَةِ وَالْأَمْرِ الْمَبْنِيَةِ فَتَكُونُ لَا مَحَلَّ لَهَا مِنَ الْإِعْرَابِ أَيْضًا .

### ثَالِثًا: الْخُرُوفُ الَّتِي لَا مَحَلَّ لَهَا مِنَ الْإِعْرَابِ .

إِنَّ قَوْلَ النَّحَاةِ وَتَسْلِيمَهُمْ: بِأَنَّ الْخُرُوفَ لَا مَحَلَّ لَهَا مِنَ الْإِعْرَابِ يُسَهِّلُ لَنَا كَثِيرًا مِنْ مَسَائِلِ هَذَا الْمَطْلَبِ، وَزَيْمًا يَقُولُ قَوْمٌ: إِذَا كَانَ هَذَا وَارِدًا مِنْ عِنْدِ النَّحَاةِ فَمَا الدَّاعِي لِذِكْرِهَا، نَظْرًا ؛ لِأَنَّهَا مِمَّا اتَّفَقَ عَلَيْهَا النَّحَاةُ، وَجَابُ عَنْ هَذَا بِأَنَّ الْأَمْرَ بِحَاجَةِ إِلَى تَحْقِيقٍ وَتَدْقِيقٍ لِبَعْضِ الْأُمُورِ الَّتِي أَتَتْ فِي عُمُقِ مَسَائِلِ الْخُرُوفِ مِنْ هَذَا الْجَانِبِ الَّتِي مِنْ أَهْمَتِهَا الْاِخْتِلَافُ فِي بَعْضِ الْكَلِمَاتِ مِنْ حَيْثُ الْاِسْمِيَّةُ وَالْحَرْفِيَّةُ ؛ لِأَنَّ الْكَلِمَةَ نَفْسَهَا لَهَا مَحَلٌّ إِذَا تَرَجَّحَتِ الْاِسْمِيَّةُ وَلَيْسَ لَهَا إِذَا تَرَجَّحَتِ الْحَرْفِيَّةُ، وَنُكْتَةُ الْمَسْأَلَةِ هِيَ عَدَمُ الْاِتِّفَاقِ فِي التَّرْجِيحَيْنِ ؛ لِأَنَّهَا لَوْ اِتَّفَقَتْ عَلَيْهَا فَإِنَّهُ أَيْضًا لَا تُوجَدُ مُشْكَلَةً كَبِيرَةً لِإِتِّبَاتِ ذَلِكَ .

وَتَنْقَسِمُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ عَلَى قِسْمَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: مَا اخْتَلَفَ فِيهِ بَيْنَ الْمَدْرَسَتَيْنِ، وَذَلِكَ نَحْوُ "رُبَّ" إِذْ ذَهَبَ الْبَصْرِيُّونَ إِلَى أَنَّهُ حَرْفٌ، وَذَهَبَ الْكُوفِيُّونَ وَابْنُ الطَّرَاوَةِ إِلَى أَنَّهُ اسْمٌ<sup>(١٠٨)</sup>.

أَوْ مَا هُوَ مُخْتَلَفٌ بَيْنَ طَائِفَةٍ مِنَ النُّحَوِيِّينَ نَحْوُ اخْتِلَافِهِمْ فِي إِعْرَابِ حُرُوفِ أَوَائِلِ السُّورِ بَيْنَ الْحَرْفِيَّةِ وَالْاِسْمِيَّةِ<sup>(١٠٩)</sup>.

وَالثَّانِي: مَا هُوَ مُسَلَّمٌ عِنْدَ جُمْهُورِ النُّحَاةِ، وَمِثَالُهُ "مُدُّ، وَمُنْدُ" قَالَ ابْنُ مَالِكٍ (ت ٦٧٢هـ): ((قَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ مُدًّا، وَمُنْدًا يَكُونَانِ حَرْفَيْنِ فَيَجْرَانِ الزَّمَانِ بِمَعْنَى "مِنْ" تَارَةً، وَمَعْنَى "فِي" تَارَةً، وَالْإِشَارَةُ الْآنَ إِلَى أَنَّهُمَا إِذَا ارْتَفَعَ مَا وَلِيَهُمَا مِنَ الزَّمَانِ فَهُمَا اسْمَانِ))<sup>(١١٠)</sup>.

كَمَا ذَكَرَ ذَلِكَ ابْنُ هِشَامٍ إِذْ قَالَ: ((فَصَلِّ: مِنْ هَذِهِ الْحُرُوفِ مَا لَفْظُهُ مُشْتَرِكٌ بَيْنَ الْحَرْفِيَّةِ وَالْاِسْمِيَّةِ، وَهُوَ خَمْسَةٌ: أَحَدُهَا: الْكَافُ، وَالْأَصْحُ أَنَّ اسْمِيَّتَهَا مَخْصُوصَةٌ بِالشَّعْرِ، كَقَوْلِهِ:

يَضْحَكُنَّ عَن كَالْبَرْدِ الْمُنْهَمِ<sup>(١١١)</sup>.

وَالثَّانِي: عَن، وَعَلَى، وَذَلِكَ إِذَا دَخَلَتْ عَلَيْهِمَا "مِنْ" كَقَوْلِهِ:

مِنْ عَن يَمِينِي مَرَّةً وَأَمَامِي

وَقَوْلُهُ:

غَدَتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَ مَا تَمَّ ضَمُّهَا<sup>(١١٢)</sup>.

الرَّابِعُ وَالْخَامِسُ: مُدُّ وَمُنْدُ، وَذَلِكَ فِي مَوْضِعَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّ يَدْخُلَا عَلَى اسْمٍ مَرْفُوعٍ نَحْوُ: مَا رَأَيْتَهُ مُدُّ يَوْمَانٍ أَوْ مُنْدُ يَوْمِ الْجُمُعَةِ .

وَهُمَا حِينَئِذٍ مُبْتَدَأَانِ، وَمَا بَعْدَهُمَا خَبْرٌ . . . . . وَالثَّانِي: أَنَّ يَدْخُلَا عَلَى الْجُمْلَةِ، فِعْلِيَّةٌ كَانَتْ، وَهُوَ الْغَالِبُ أَوْ اسْمِيَّةٌ . . . . . وَهُمَا حِينَئِذٍ ظَرْفَانِ . . . . .))<sup>(١١٣)</sup>.

وَقَدْ أَشَارَ الْأَشْمُونِيُّ (ت ٩٢٩هـ) إِلَى مَعَانِي "عَن" و"عَلَى" عِنْدَ اسْتِعْمَالِهِمَا اسْمَيْنِ إِذْ قَالَ: ((وَكَيْدًا عَن وَعَلَى اسْتِعْمَالًا اسْمَيْنِ الْأَوَّلُ: بِمَعْنَى جَانِبٍ، وَالثَّانِي: بِمَعْنَى فَوْقَ، وَمِنْ أَجْلِ ذَا عَلَيْهِمَا "مِنْ" دَخَلَا))<sup>(١١٤)</sup>.



## الكلمات التي لا محل لها من الإعراب - دراسة نقدية -

د. خير الدين فتاح عيسى القاسمي

وفي إعرابهما قال الصَّبَانُ (ت ١٢٠٦ هـ): ((قوله: استعملاً اسمين، وهما حينئذ مَبْنِيَانِ لِمُشَابَهَةِ الحَرْفِ فِي اللَّفْظِ))<sup>(١١٥)</sup>.

وقد أوردنا هذه النصوص لنثبت التحوُّلات الإعرابية في هذه الكلمات التي لم تتغيَّرَ بِنَيْتِهَا وَإِنَّمَا الَّذِي تَغَيَّرَ هِيَ الْقَرَائِنُ وَالسِّيَاقَاتُ، فَإِذَا ثَبَّتْ اسْمِيَّتُهَا فَلَهَا مَحَلٌّ مِنَ الإِعْرَابِ وَإِذَا ثَبَّتْ حَرْفِيَّتُهَا فَلَيْسَ لَهَا مَحَلٌّ، وَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ أَيْضاً مِنْ دَقَائِقِ هَذَا البَحْثِ

### الخاتمة:

وفي ذكرٍ لأهمِّ النتائج نقول:

- إِنَّ الْقَرَائِنَ هِيَ الْأَسْبَابُ الْحَقِيقِيَّةُ الَّتِي تَفُفُّ وَرَاءَ الْأَسْمَاءِ الَّتِي لَا مَحَلَّ لَهَا مِنَ الإِعْرَابِ، أَوْ تَلِكَ الَّتِي لَهَا مَحَلٌّ مِنَ الإِعْرَابِ، إِذْ تَبَيَّنَ أَنَّ هَذِهِ الْأَسْمَاءَ الَّتِي اتَّفَقَتْ فِي البِنْيَةِ هِيَ نَفْسُهَا فِي التَّرْكِيبِ النَّحْوِيِّ بِيَدِ أَنَّ الْقَرَائِنَ هِيَ الَّتِي حَكَمَتْ عَلَيْهَا بِإِثْبَاتِ المَحَلِّ الإِعْرَابِيِّ أَوْ نَفْيِهَا .
- إِنَّ اسْمَ الإِشَارَةِ لَهُ شَبَهٌ بِضَمِيرِ الفَصْلِ بِكَوْنِهِ كَلِمَةً مُسْتَقِلَّةً، وَيُمْكِنُ أَنْ يَأْتِيَ فِي الوَظِيفَةِ نَفْسِهَا فِي جَوَازِ إِسْقَاطِهَا تَرْكِيبِيًّا .
- تَأَكَّدُ البَاحِثُ أَنَّ هُنَاكَ خَلْطاً بَيْنَ الدَّلَالَةِ وَالتَّرْكِيبِ فِي هَذِهِ الكَلِمَاتِ ؛ لِأَنَّ القَوْلَ بِوُجُودِ كَلِمَاتٍ لَا مَحَلَّ لَهَا مِنَ الإِعْرَابِ يُؤْذِنُ أَنَّ هَذِهِ الكَلِمَاتِ لَا قِيَمَةَ لَهَا فِي الدَّلَالَةِ وَالمَعْنَى، وَهُوَ لَيْسَ كَذَلِكَ، إِذْ إِنَّ مَقْصِدَ النُّحَاةِ بِهَذَا الوَصفِ هُوَ النَّاحِيَةُ التَّرْكِيبِيَّةُ حَصراً ؛ وَذَلِكَ مِنْ حَيْثُ عَدَمُ التَّأَثُّرِ بِالْعَوَامِلِ أَوْ بِزِيَادَتِهِ، بِخِلَافِ إِذَا كَانَ الكَلَامُ فِي المَعْنَى وَالدَّلَالَةِ، فَإِنَّ وُجُودَهُ يَكُونُ سَنَدًا وَدَعْمًا لِلوَظِيفَةِ الدَّلَالِيَّةِ، وَلَهَا قِيَمَةٌ كَبِيرَةٌ لَا يُدْرِكُ كُنْهَهَا إِلَّا بِوُجُودِهَا فِي التَّرْكِيبِ .
- عَلَى الرَّعْمِ مِنْ اخْتِلَافِ مَوَاضِعِ الكَلِمَاتِ الَّتِي جُمِعَتْ فِي هَذَا البَحْثِ إِلَّا أَنَّ أَغْلَبَهَا تَشْتَرِكُ بِصِفَاتٍ وَمِيزَاتٍ جَازٍ مِنْ قَبْلِ كَثِيرٍ مِنَ النُّحَاةِ أَنْ يَرْتَبِطَ بَعْضُهَا بِبَعْضٍ لَوُجُودِ عَلاَقَاتٍ مُشْتَرَكَةً كَالزِّيَادَةِ وَعَدَمِ التَّأَثُّرِ بِالْعَامِلِ كَمَا جَاءَ ذَلِكَ مَعَ اسْمِ الإِشَارَةِ وَضَمِيرِ الفَصْلِ وَالكَافِ فِي إِيَّاكَ وَغَيْرِهَا مِنَ الكَلِمَاتِ .

- ظَهَرَ أَنَّ الْفِعْلَ لَهُ صُورَتَانِ فِي التَّرْكِيبِ النَّحْوِيِّ مِنْ جِهَةِ الْمَحَلِّ، فَإِذَا تَقَدَّمَ الْفِعْلُ، وَأَعْنِي الْمَاضِي وَالْأَمْرَ: - لِأَنَّ الْمَضَارِعَ لَهُ مَحَلٌّ فَخَرَجَ . فَوَقَعَا فِي بَدَايَةِ الْكَلَامِ أَي تَقَدَّمَا عَلَى الْفَاعِلِ أَوْ نَائِبِ الْفَاعِلِ، فَإِذَا كَانَتْ الْحَالُ بِهَذِهِ الصُّورَةِ فَلَا مَحَلَّ لِلْفِعْلِ مِنَ الْإِعْرَابِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَقَعُ عَلَيْهِ تَأْتِيرُ شَيْءٍ فَيَجْعَلُ لَهُ مَحَلًّا، وَالصُّورَةُ الثَّانِيَةُ لِلْفِعْلَيْنِ أَنْفُسَهُمَا هِيَ أَنْ يَتَقَدَّمَ الْاسْمُ عَلَى الْفِعْلِ فَإِنَّهُ يَتَحَوَّلُ إِلَى جُمْلَةٍ عَلَى رَأْيِ الْبَصْرِيِّينَ فَتَكُونُ الْجُمْلَةُ مَحَلًّا خَيْرٌ لِلْمُبْتَدَأِ، أَوْ لَا مَحَلَّ لَهُ إِذَا كَانَ مُتَأَخِّرًا عَلَى رَأْيِ الْكُوفِيِّينَ .
  - الْكَلِمَاتُ الَّتِي لَا مَحَلَّ لَهَا مِنَ الْإِعْرَابِ لَيْسَتْ وَاحِدَةً بَلْ إِنَّ هُنَاكَ تَدَاخُلًا فِيمَا بَيْنَهُمَا، لِأَنَّ مِنْهَا مَا يَجُوزُ إِسْقَاطُهُ لِعَدَمِ تَأْتِيرِهِ بِالْعَامِلِ كَمَا فِي اسْمِ الْإِشَارَةِ الَّذِي اتَّفَقَ بِصِفَاتِهِ مَعَ صَمِيرِ الْفَصْلِ، وَمِنْهَا الْفِعْلُ (الْمَاضِي، أَوْ الْأَمْرُ) وَهُوَ مَا لَا يَجُوزُ إِسْقَاطُهُ مِنَ التَّرْكِيبِ عَلَى الرَّغْمِ مِنْ عَدَمِ تَأْتِيرِهِ بِالْعَامِلِ .
- وَحَتَامًا أَقُولُ: ﴿ رَبِّ إِنِّي لِمَا أَنْزَلْتَ إِلَيَّ مِنْ خَيْرٍ فَقِيرٌ ﴾ و ﴿ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ سُبْحَانَكَ إِنِّي كُنْتُ مِنَ الظَّالِمِينَ ﴾ .

### هوامش البحث:

- ١- الأعراف: ٢٦
- ٢- الأصول: ٢٥٧/٢
- ٣- روح المعاني: ١٠٤/٨
- ٤- أبو الحسن علي بن إبراهيم المصري، ينظر ارتشاف الضرب: ٢١٨/٢
- ٥- البحر المحيط: ٣٢٨/٥
- ٦- [www.alfaseeh.com](http://www.alfaseeh.com)
- ٧- المصدر نفسه .
- ٨- العلامة الإعرابية بين القديم والحديث: ٣٠٣
- ٩- شرح الرضي: ٣٤٣/١

الكَلِمَاتُ الَّتِي لَا مَحَلَّ لَهَا مِنَ الإِعْرَابِ - دِرَاسَةٌ نُقْدِيَّةٌ -  
د. خير الدين فتاح عيسى القاسمي

---

- ١٠- المصدر نفسه: ٣٤٣/١
- ١١- الإخلاص: ١
- ١٢- يونس: ١٧
- ١٣- فصلت: ٢٨
- ١٤- النمل: ٣
- ١٥- البيان في روائع القرآن: ١٠٨
- ١٦- اللغة العربية معناها ومبناها: ١٠٩
- ١٧- مدخل إلى كتاب الرد على النحاة: ٦٥
- ١٨- الأصول: ١٢٥/٢
- ١٩- الإنصاف: ٧٠٦/٢
- ٢٠- المائدة: ١١٧
- ٢١- الجنى الداني: ٣٥٠
- ٢٢- شرح الرضي: ٦٨/٣
- ٢٣- مغني اللبيب: ٤٦٣/١
- ٢٤- حاشية الدسوقي: ٣٣٠/٢
- ٢٥- بحوث في النحو: ٣٧
- ٢٦- حاشية ياسين على شرح التصريح: ٩١/١
- ٢٧- روح المعاني: ٢٢٧/١
- ٢٨- ينظر: مغني اللبيب: ٥٥٦/٢
- ٢٩- ينظر: منحة الجليل: ٣٧٢/١
- ٣٠- من أسرار اللغة: ٢٨٠

- ٣١- النحو الوافي: ٢١٠/١
- ٣٢- ينظر: شرح الرضي: ٤٦٠/٢
- ٣٣- من أسرار اللغة: ١٧٦
- ٣٤- التراكيب النحوية: ١١٢.١١١
- ٣٥- أصول النحو العربي: ١٠١
- ٣٦- الأشباه والنظائر: ٢٢/٤
- ٣٧- شرح الرضي: ٣٧٦/٤
- ٣٨- همع الهوامع: ٢٧٢/١
- ٣٩- أبحاث نحوية ولغوية: ١٦٩
- ٤٠- موسوعة علوم اللغة العربية: ٢٠٥/٦
- ٤١- ينظر: أبحاث نحوية ولغوية: ١٦٩
- ٤٢- روائع البيان، تقدم في مبحث اسم الإشارة: ١٠٨
- ٤٣- الفعل في القرآن الكريم: ١٨
- ٤٤- الكتاب: ٣٨٦/٢
- ٤٥- م.ن: ١٩٨/٢
- ٤٦- الانصاف: ٦٩٧/٢
- ٤٧- البيان في إعراب غريب القرآن: ٣٦.٣٦/١
- ٤٨- مشكل إعراب القرآن ٧٤/١
- ٤٩- المفصل: ١٧٢
- ٥٠- الجنى الداني: ٥٣٧
- ٥١- الإسراء: ٦٢

الكَلِمَاتُ الَّتِي لَا مَحَلَّ لَهَا مِنَ الإِعْرَابِ - دِرَاسَةٌ نَقْدِيَّةٌ -

د. خير الدين فتاح عيسى القاسمي

- 
- 
- ٥٢- مغني اللبيب: ٢١٢/١  
٥٣- ينظر: بحوث في النحو: ٤٠  
٥٤- سر صناعة الإعراب: ٣١١/١  
٥٥- الاسراء: ٦٢  
٥٦- تفسير الرازي: ٢٨٦/٦  
٥٧- تفسير البيضاوي: ٤٥٤/١  
٥٨- التحرير والتنوير ٤٢٨/٤  
٥٩- مقامات الحريري: ٢٤/١  
٦٠- خلاصة الأثر في كتب مكتبة السير: ٨٣/٣  
٦١- مغني اللبيب: ٢٥٤/١  
٦٢- المقتضب: ٤٨/٢  
٦٣- الأعراف: ١٣١  
٦٤- اللباب: ٥٣/٢  
٦٥- ينظر: الكشاف: ٢٢٧/٢  
٦٦- الجنى الداني: ٦٢١.٦٠٩  
٦٧- خزانة الأدب: ٤٩٢/٢  
٦٨- الدر المصون: ٣٢٩/٣  
٦٩- شرح قطر الندى: ٣٧/١  
٧٠- التعريفات: ٦٧٠  
٧١- خزانة الأدب: ١٦٣/٨  
٧٢- مغني اللبيب: ٤٢٥/١

مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية

شباط (٢٠١٠)

العدد (٢)

المجلد (١٧)

- ٧٣- النساء: ١٥٥
- ٧٤- الأصول: ٢/٢٥٧
- ٧٥- المصدر نفسه: ٢/٢٥٩
- ٧٦- تجديد النحو: ٢٦
- ٧٧- البقرة: ٧٨
- ٧٨- إعراب القرآن ١/١١٣
- ٧٩- شرح الرضي: ٣/٨٦
- ٨٠- المصدر نفسه: ٤/٤٠٦
- ٨١- شرح ابن عقيل: ٢/١٦١
- ٨٢- الإسراء: ٧
- ٨٣- حاشية الخضري: ٢/١١١
- ٨٤- منحة الجليل: ١/٤٥
- ٨٥- شرح الدماميني: ٢/٣١١
- ٨٦- منحة الجليل: ١/٤٦
- ٨٧- [www.ruowaa.com](http://www.ruowaa.com)
- ٨٨- خزانة الأدب: ٧/٢٩٥
- ٨٩- مغني اللبيب: ٢/٢٨٢
- ٩٠- في النحو العربي: ٢٣٤.٢٣٥، وينظر مدرسة الكوفة: ٣١٩
- ٩١- الأشباه والنظائر: ٤/٣٢٤.٣٢٥
- ٩٢- ينظر: الفعل في نحو ابن هشام: ١٧٧
- ٩٣- البقرة: ٢٤

الكَلِمَاتُ الَّتِي لَا مَحَلَّ لَهَا مِنَ الإِعْرَابِ - دِرَاسَةٌ نَقْدِيَّةٌ -

د. خير الدين فتاح عيسى القاسمي

- 
- 
- ٩٤- تفسير البحر المحيط: ١٣٢/١
- ٩٥- ألفية ابن مالك: ١٥
- ٩٦- منحة الجليل: ٤٠٦/١
- ٩٧- ألفية ابن مالك: ٧
- ٩٨- منحة الجليل: ١٠٦/١
- ٩٩- نحو التجديد: ١١٢
- ١٠٠- شرح ابن يعيش: ٢٥٠/٤
- ١٠١- همع الهوامع: ١٠٤/٣
- ١٠٢- شرح الرضي: ٨٦/٣
- ١٠٣- شرح ابن يعيش: ٤٠/٤
- ١٠٤- شرح الرضي: ١٨٦/٣
- ١٠٥- منحة الجليل: ٢٩/١
- ١٠٦- المصدر نفسه: ٣٣/١
- ١٠٧- في النحو العربي: ٢١٨
- ١٠٨- الانصاف: ٨٣٢/٢، ارتشاف الضرب: ٤٥٥/٢
- ١٠٩- الدرر في إعراب أوائل السور: ٣٩
- ١١٠- شرح الكافية: ٨١٤/٢
- ١١١- شرح الدماميني: ١٠٣/٢
- ١١٢- خزنة الأدب: ١٤٧/١٠
- ١١٣- أوضح المسالك: ٥٢.٤٣/٣
- ١١٤- حاشية الصبان: ٣٣٩/٢

### المصادر والمراجع

١. أبحاث نحوية ولغوية: د. نادية رمضان النجار، ط ١، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الاسكندرية . مصر: ٢٠٠٦ م.
٢. ارتشاف الضرب عن لسان العرب: أبو حيان أثير الدين محمد بن يوسف النحوي الأندلسي (ت ٧٤٥هـ) تحقيق: مصطفى أحمد النماس مطبعة المدني، القاهرة، ١٩٨٤ م.
٣. الأشباه والنظائر في النحو: أبو بكر عبد الرحمن السيوطي (ت ٩١١هـ)، تحقيق: الدكتور عبدالعال سالم مكرم، الشركة الدولية للطباعة، عالم الكتب، مصر . القاهرة، الطبعة الثالثة، ٢٠٠٣ م.
٤. الأصول في النحو: أبو بكر محمد بن السراج (ت ٣١٦هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت . لبنان، ط ٤، ١٤٢٠هـ . ١٩٩٩ م.
٥. أصول النحو العربي: الدكتور محمد خير الحلواني، مطبعة الشرق، حلب، الطبعة الأولى، ١٩٧٩ م.
٦. إعراب القرآن المنسوب للزجاج (الجامع النحوي ٥٤٣هـ): تحقيق: إبراهيم الإياري، دار الكتب اللبناني، بيروت . لبنان .
٧. ألفية ابن مالك، محمد بن عبد الله بن مالك (ت ٦٧٢هـ)، بخط: يحيى سلوم العباسي، مكتبة النهضة، بغداد، ١٩٨٤ م.
٨. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: أبو البركات عبد الرحمن الانباري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الطبعة الرابعة، دار إحياء التراث العربي، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، ١٣٨٠هـ . ١٩٦١ م.



الكَلِمَاتُ الَّتِي لَا مَحَلَّ لَهَا مِنَ الإِعْرَابِ - دِرَاسَةٌ نُقْدِيَّةٌ -

د. خير الدين فتاح عيسى القاسمي

٩. أنوار التنزيل واسرار التأويل المعروف بـ (تفسير البيضاوي) ناصر الدين أبو سعيد عبد الله الشيرازي (ت ٦٨٥ هـ). دار الكتب العلمية بيروت لبنان، ط ١، ١٤٢٤ هـ، ٢٠٠٣ .
١٠. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: أبو محمد بن هشام الأنصاري (ت ٧٦١ هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، طبع بمطابع العبور الحديثة، دار الطلائع للنشر والتوزيع والتصدير، القاهرة، ٢٠٠٤ م.
١١. البحر المحيط في أصول الفقه: بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي (ت ٧٩٤ هـ)، تحقيق: الدكتور عمر سليمان الأشقر،، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الكويت، ط ١، ١٩٨٨ م.
١٢. بحوث في النحو: د شوقي المعري، ط ٢، دار الحارث، دمشق . سورية: ٢٠٠٣ م.
١٣. البيان في روائع القرآن: د تمام حسان، ط ٢، عالم الكتب، القاهرة . مصر: ١٤٢٠ هـ . ٢٠٠٠ م.
١٤. البيان في غريب إعراب القرآن، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد الانباري (ت ٥٧٧ هـ) تح: عبد الحميد طه، دار الكتاب العربي القاهرة - ١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩ م.
١٥. التحرير والتنوير: محمد الطاهر بن عاشور (ت ١٢٨٤ هـ)، مؤسسة التأريخ، بيروت . لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٠ هـ . ٢٠٠٠ م.
١٦. التراكيب اللغوية: د هادي نهر، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان الأردن: ٢٠٠٤ م.
١٧. التعريفات: أبو الحسن علي بن محمد السيد الشريف الجرجاني (ت ٨١٦ هـ)، تحقيق: الدكتور أحمد مطلوب، دار الشؤون الثقافية، بغداد، ١٤٠٦ هـ . ١٩٦٨ م.
١٨. التفسير الكبير (مفاتيح الغيب): محمد بن عمر الرازي (ت ٦٠٦ هـ)، دار الكتب العلمية، طهران، (د ت) . الطبعة الثانية

١٩. الجَنَى الداني في حروف المعاني: الحسن بن قاسم المرادي (ت٧٤٩هـ)، تحقيق: الدكتور فخرالدين قباوة . والأستاذ محمد نديم فاضل، الطبعة الأولى، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان د . ت .
٢٠. حاشية الصبان (ت١٢٠٦هـ) على شرح الأشموني (ت٩٢٩هـ) ومعه الشواهد للعيني: محمود بن الجميل،، مكتبة الصفا، القاهرة، ط١، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م
٢١. حاشية مصطفى محمد عرفة الدسوقي (ت١٢٣٠هـ) على مغني اللبيب، ضبطه وصححه ووضع حواشيه: عبد السلام محمد أمين، الطبعة الثانية، دار الكتب العلمية، بيروت . لبنان، ١٤٢٨هـ . ٢٠٠٧م .
٢٢. حاشية ياسين بن زين الدين الحمصي (ت١٠٦١هـ) على شرح التصريح على التوضيح: خالد الأزهري (ت٩٠٥هـ)، راجعه: اسماعيل عبد الجواد عبد الغني، حقق وشرح شواهد: أحمد السيد سيد أحمد، المكتبة التوفيقية، القاهرة . مصر (د ت).
٢٣. خزانة الأدب ولب لباب العرب: عبد القادر البغدادي (١٠٩٣هـ) تحقيق وشرح: عبدالسلام هارون، نشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م .
٢٤. خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر: محمد المحبي الدمشقي (ت١١١١هـ)، القاهرة . مصر: ١٢٨٤هـ .
٢٥. الدرر في إعراب أوائل السور: شهاب الدين أحمد بن محمد السجاعي (ت١١٩٧هـ) الطبعة الأولى، دار الهدى والرشاد، سوريا . دمشق، ١٤٢٨هـ . ٢٠٠٧م .
٢٦. الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، شهاب الدين أبو العباس المعروف بالسمين الحلبي (ت٧٥٦هـ) تحقيق: علي محمد معوض:،، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ . ١٩٩٤م .
٢٧. الرد على النحاة: ابن مضاء القرطبي (ت٥٩٢هـ)، تحقيق الدكتور شوقي ضيف، طبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، ١٣٦٦هـ . ١٩٤٧م .

الكَلِمَاتُ الَّتِي لَا مَحَلَّ لَهَا مِنَ الإِعْرَابِ - دِرَاسَةٌ نُقْدِيَّةٌ -

د. خير الدين فتاح عيسى القاسمي

٢٨. روح المعاني في تفسير القرآن العظيم و السبع المثاني: محمود بن عبد الله الآلوسي  
البيدادي ١٢٧٠هـ طبع في بولاق في مصر .

٢٩. سر صناعة الإعراب، ابن جنبي (ت ٢٩٢هـ)، تحقيق: مصطفى السقا وآخرين، مصر،  
١٩٥٤م

٣٠. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: أبو عبد الله ابن عقيل (ت ٧٦٩هـ)، تحقيق: محمد  
محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، المكتبة التجارية الكبرى مطبعة السعادة، مصر،  
الطبعة الرابعة عشرة، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م .

٣١. شرح الدماميني على مغني اللبيب، محمد بن أبي بكر الدماميني، (ت ٨٢٨ هـ)، مؤسسة  
التأريخ العربي، الطبعة الأولى، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م .

٣٢. شرح قطر الندى: ابن هشام، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، عشرة دار الفكر،  
ط ٣، (د-ت) .

٣٣. شرح كافية ابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ)، رضي الدين بن الحسن الاسترأبادي (ت ٦٨٦هـ)  
تحقيق: احمد السيد احمد، المكتبة التوفيقية ط ١، (د. ت) .

٣٤. شرح الكافية الشافية: ابن مالك، تحقيق: الدكتور عبد المنعم هريدي السعودية، الطبعة  
الأولى، ١٩٧٢م .

٣٥. شرح المفصل: موفق الدين بن يعيش (ت ٥٣٨هـ)، عالم الكتب - بيروت، مكتبة  
المتنبي، القاهرة (د-ت) .

٣٦. العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث: د. محمد حماسة عبد اللطيف دار  
الفكر العربي، القاهرة. مصر: ١٩٨٣م .

٣٧. الفعل في القرآن الكريم تعديته ولزومه: أبو أوس إبراهيم الشمسان، طبع ذات السلاسل  
للطباعة والنشر، الكويت: ١٤٠٦هـ. ١٩٨٦م .

٣٨. الفعل في نحو ابن هشام: د. عصام نور الدين، ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت. لبنان :  
٢٠٠٧م .

مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية

شباط (٢٠١٠)

العدد (٢)

المجلد (١٧)

٣٩. في النحو العربي نقد وتوجيه: د. مهدي المخزومي،، دار الشؤون الثقافية العامة بغداد .  
العراق ط٢: ٢٠٠٥ م.
٤٠. الكتاب: عمرو بن عثمان بن قنبر الملقب بـ سيبويه (ت ١٨٠هـ)، تحقيق: عبدالسلام  
محمد هارون،، مكتبة الخانجي، القاهرة الطبعة الثالثة، ١٤٠٨هـ . ١٩٨٨ م.
٤١. الكشاف: ابو القاسم محمد بن عمر الزمخشري ( ت ٥٣٨ ) تح عبد الرزاق المهدي  
- دار احياء التراث العربي بيروت - لبنان : ٢٠٠٠ م.
٤٢. اللباب في علل البناء والإعراب: أبو البقاء العكبري (ت ٦١٦هـ)، تحقيق: محمد عثمان،  
مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة الطبعة الأولى، ١٤٣٠هـ، ٢٠٠٩ م.
٤٣. اللغة العربية معناها ومبناها: الدكتور تمام حسان، (د، ط)، دار الثقافة، الدار البيضاء،  
المغرب (د. ت).
٤٤. مشكل إعراب القرآن: أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي (٤٣٧هـ): دراسة وتحقيق:  
حاتم صالح الضامن، دار الحري للطباعة، بغداد . العراق: ١٣٩٥هـ . ١٩٧٥ م.
٤٥. مغني اللبيب عن كتب الأعراب: ابن هشام، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد  
مطبعة المدني، القاهرة .
٤٦. المفصل في علم العربية: محمود بن عمر الزمخشري (ت ٥٣٨هـ)، دار الجيل، بيروت  
الطبعة الثانية (د- ت).
٤٧. مقامات الحريري: الحريري (ت ٥١٥هـ)، القاهرة. مصر: ١٢٧٧هـ.
٤٨. المقتضب: أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (ت ٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق  
عضيمة، عالم الكتب، بيروت، ١٩٦٣ م.
٤٩. من أسرار اللغة: د. إبراهيم أنيس،، مكتبة الأنجلو المصرية ط٥: ١٩٧٥ م.
٥٠. منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل: محمد محيي الدين عبد الحميد، عشر، مطبعة  
السعادة، مصر الطبعة الرابعة، ١٣٨٥هـ . ١٩٦٥ م.

## الكلمات التي لا محل لها من الإعراب - دراسة نقدية -

د. خير الدين فتاح عيسى القاسمي

٥١. موسوعة علوم اللغة العربية: د. إميل يعقوب،، دار الكتب العلمية، بيروت . لبنان  
ط١، ٢٧٤١٤٠٦. ٢٠٠٦م

٥٢. نحو التجديد في دراسات الدكتور الجواربي: د. محمد حسين علي الصغير، مطبعة  
المجمع العلمي العراقي، بغداد. العراق: ١٠٤١٠هـ. ١٩٩٠م

٥٣. النحو الوافي: عباس حسن،، الناشر مكتبة المحمدي، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى  
٢٨٤١٤٠٧. ٢٠٠٧م

٥٤. همع الهوامع في شرح جمع الحوامع، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١) تحقيق:  
عبد الحميد هندراوي المكتبة التوفيقية (د. ت).

المصادر من الانترنت:

1. [www.ruowaa.com](http://www.ruowaa.com)
2. [www.alfaseeh.com](http://www.alfaseeh.com)

### Abstract

words those who have no parsing position. This paper aims at studying it is divided on two section: a critical study.

The first section deals with studying nouns those who have no parsing Position they are: demonstrative seprate pronoun and following pronouns of "Iyak and mhma".

The second section deals with: verbs، verbs nouns and the preposition who have no parsing position.

The paper has reached to the following results، one of them is that collocations make a significance for these words.